جـــــامـــعـــة 8 مـــــاي 45

– قالـــــــمـــة –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

جامعة 08 ماي 45 قالمة
قسم العلوم الاقتصادية
2

م/330.259
2017/68

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحـــت عنـــوان:

دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي

– حالة الجزائر –

إعـداد الطالبة:

فرج الله عائدة

بلعقون مسعودة

إشراف الأستاذة

كردوسي أسماء

الموسم الجامعي 2017/2016

شكر وعرفان

أولا نحمد الله تعالى الذي وهبنا العقل والصحة والقوة على اتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتنا المشرفة

"أسماء كردوسي"

التي وافقت على الإشراف على مذكرتنا، والتي لم تبخل علينا بمساعدتها القيمة وإرشاداتها المنيرة.

وكذا الى الأستاذ المحترم "حجاج عبد الحكيم" عمى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وإرشادات

طيلة فترة انجازنا لهذا العمل فجزاه الله عنا الخير كله.

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول

مناقشة هذه المذكرة.

دون أن ننسى في ذلك كل أساتذتنا، كل عمال وعاملات المكتبة

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في إعداد هذا البحث من قريب أو بعيد

ولو بكلمة طيبة

شكرا

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	24
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي	24
المطلب الثاني: مبادئ الأمن الغذائي	27
المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الغذائي	28
المبحث الثاني: عموميات الأمن الغذائي	29
المطلب الأول: مستويات الأمن الغذائي	29
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي	31
المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي	32
المبحث الثالث: أساسيات الأمن الغذائي	34
المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي ومخاطر انعدامه	34
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	35
المطلب الثالث: تحديات الأمن الغذائي	37
خلاصة	39
الفصل الثالث: واقع وأفاق الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	40
تمهيد	41
المبحث الأول: الموارد الزراعية المتاحة في الجزائر	42
المطلب الأول: الموارد الطبيعية في الجزائر	42
المطلب الثاني: الموارد البشرية	52
المطلب الثالث: الموارد الحيوانية	53
المطلب الرابع: الموارد المادية الزراعية	55
المبحث الثاني: السمات الأساسية للاقتصاد الزراعي في الجزائر	
المطلب الأول: أهمية الزراعة في الجزائر	
المطلب الثاني: تحديات الزراعة في الجزائر	58
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية الزراعة في الجزائر	59
المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر	61

المطلب الأول: واقع الانتاج والاستهلاك الفلاحي في الجزائر	61
المطلب الثاني: محاور الأمن الغذائي في الجزائر	69
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وتحدياتها	73
خلاصة	76
الخاتمة العامة	77
قائمة المراجع	79

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	المساحة الجغرافية والأراضي الزراعية	44
2-3	استخدامات الأراضي الزراعية	44
3-3	الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب	45
4-3	القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية	53
5-3	أعداد الحيوانات في الجزائر	54
6-3	تطور عدد الآلات الزراعية	56
7-3	استخدام الزراعة للأسمدة	56
8-3	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	57
9-3	العمالة الكلية والقوى العاملة في الزراعة	58
10-3	تطور المساحة الزراعية لبعض المنتوجات الزراعية	61
11-3	انتاج بعض الحبوب في الجزائر	62
12 3	تطور إنتاج بعض السلع الغذائية في الجزائر	63
13-3	تطور انتاج مجموعة المنتجات الحيوانية في الجزائر	64
14-3	الرقم القياسي لسعر الغذاء في الجزائر	65
15-3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	66
16-3	المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية	68
17-3	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون	70
18-3	تطور الصادرت في الجزائر	70
19-3	تطور الواردات في الجزائر	71
20-3	معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية	72

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	تطور عدد السكان الريفيين و إجمالي عدد السكان	52

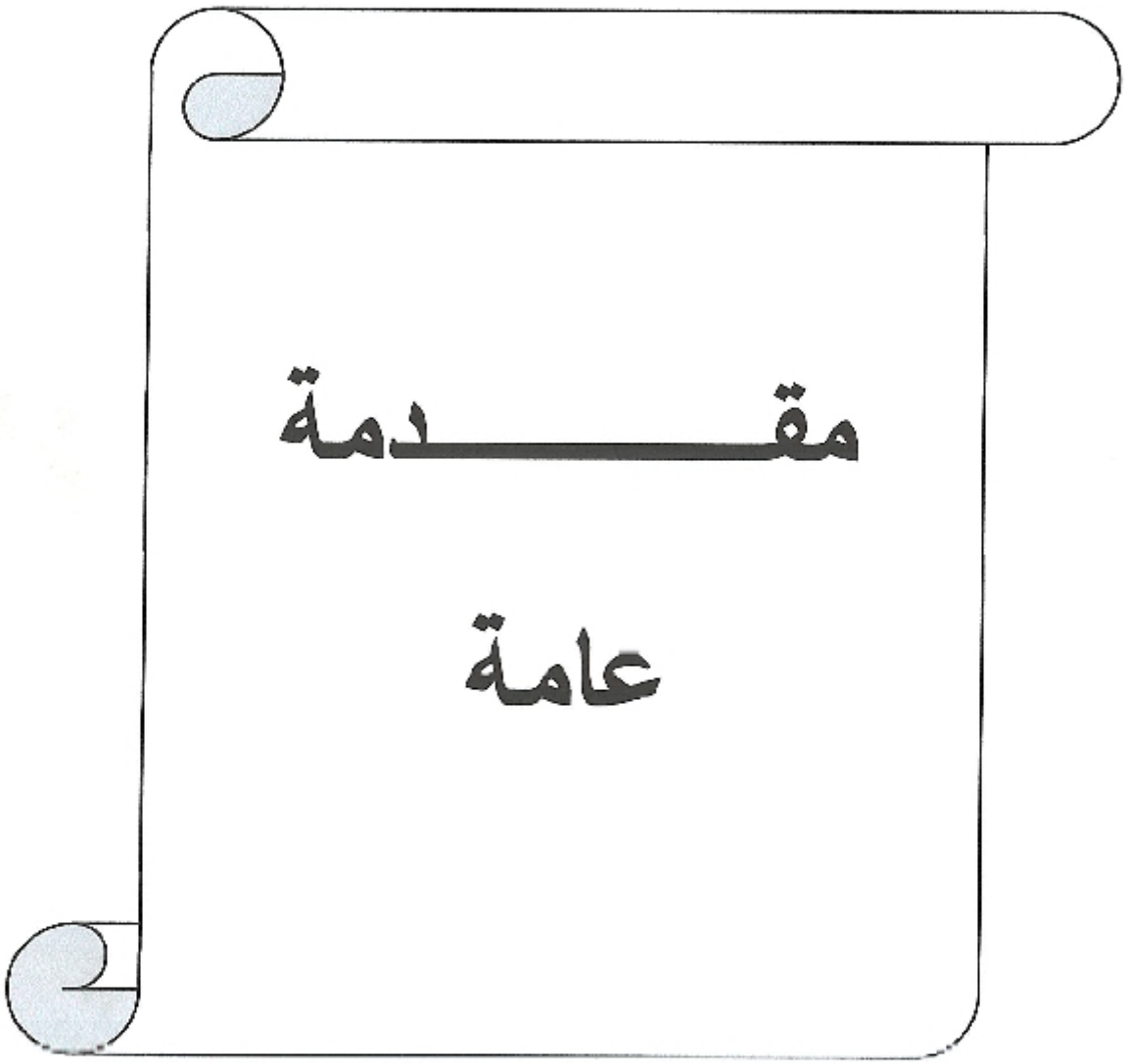
مقـــــــدمة
عامة

المقدمة العامة

1. مدخل:

إن الهدف الأساسي الذي تسعى دول العالم إلى بلوغه هو توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع ولا يتم هذا إلا بتنمية اقتصادية شاملة، والتي يترتب عليها مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتمثلة في الاستقرار والرفاهية والرقي بالمجتمع، حيث تعتبر الزراعة من أهم مصادر استمرار واستقرار الحياة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وعلى الرغم من تطور وتقدم المجال الصناعي إلا أن الزراعة تزداد أهميتها كمورد أساسي يوم بعد يوم في عالم يتضاعف فيه عدد السكان، ومن هذا المنطق تحتل الزراعة أهمية خاصة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية.

وتحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، وهناك مستجدات كثيرة زدت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، وتحقيق إنجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة، مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثاً وتطويراً وإنتاجا، هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلاقي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي والغابات، وعليه فان المحافظة على قطاع الزراعة وعلى الموارد الأساسية لمكوناته يعتبر أمرا ضروريا، ونظرا للكثير من الخصائص والسمات غير المواتية التي تميز القطاع الزراعي في الجزائر، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا، مما ترتب عنه نشوء أزمة غذائية والتي ازدادت اتساعا بمرور الزمن نتيجة لتضاعف عدد السكان، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الجزائر.

ولهذا فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها المختلفة من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة .

ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، إلا أن الجزائر لا تزال تعتبر منطقة عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية مما يضع البلاد في حالة من التبعية للخارج في مجال توفير الغذاء للمواطنين.

2. الإشكالية:

وبناءا على ما سبق فإن اشكالية بحثنا تتمحور حو التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الزراعة الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي؟

ضمن هذا التساؤل يمكن ادراج التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهمية الزراعة؟
- فيما تتمثل مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟
- هل تمتلك الجزائر الإمكانيات الزراعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي؟

3. الفرضيات:

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- تحتل الزراعة أهمية بالغة في توفير الغذاء.
- تواجه العديد من الدول الكثير من المخاطر نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي في توفير الغذاء.
- تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية وطاقات كبيرة غير مستعملة من الموارد الزراعية والموارد البشرية التي تسمح لها بتحقيق الأمن الغذائي.

4. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من مختلف الجوانب يمكن توضيحها فيما يلي:

أن لدراسة مشكلة الأمن الغذائي أهميته كبيرة لأنها تدخل ضمن الدراسات الاستراتيجية المتوجهة نحو الأمن القومي، ونظرا لأن القطاع الزراعي يعاني من مشكلات متعددة طبيعية وبشرية واقتصادية تستلزم وتلبية الاحتياجات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط يجعل الاقتصاد محفوفا بالمخاطر من كل الجوانب، والواقع الملموس أقوى دليل على فشل هذا التوجه، وقد أضحى تنويع مصادر الدخل والاهتمام بقطاعات أخرى أمراً حتمياً، ولعل الزراعة من أبرز وأهم تلك القطاعات التي بات الاهتمام بها أمرا لا جدال فيه.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع هذا القطاع وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي، كون هذا البحث بمثابة مؤشرات علمية تساهم بدرجة أو بأخرى في تحفيز من يهمهم أمر الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه العناية الكافية وإدراك مخاطر نقصانه على مختلف المستويات.

5. أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ابراز الدور الفعال للزراعة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع.
- محاولة الإحاطة والتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي من أجل وضع تشخيص له.
- محاولة دعم تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن استراتيجية التنمية الزراعية وما يحققه من مكاسب للدولة وخاصة الاستغلال الاقتصادي، والقضاء على التبعية الإقتصادية.
- دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي.
- تحديد الدور الذي تلعبه الزراعة في التقليل من حجم الفجوة الغذائية الجزائرية.

6. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع يمكن حصرها فيما يلي:

- الرغبة الذاتية للبحث في مجال الزراعة والتنمية الزراعية والوقوف على مقومات وخبايا هذا القطاع.
- التطور الكبير الذي شهده قطاع الفلاحة خاصة في الدول المتقدمة.
- لأنه موضوع يطال مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ويحظى بانشغالات واهتمامات الأفراد والمؤسسات لأنه يمس مباشرة حياتهم اليومية خاصة فيما يخص الأمن الغذائي (أو الاكتفاء الذاتي).
- استعمال قطاع الزراعة (المنتجات) كسلاح أخضر في بعض الدول، الأمر الذي جعل من الدول الأخرى تضاعف مجهوداتها في تحقيق الاكتفاء.
- نظرا لاهتمامات الدولة في السنوات الأخيرة بهذا القطاع الحساس وتخصيصها له لجهود جبارة.

7. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات الموضوعة اعتمدنا في هذا البحث على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** وذلك والذي يتناسب وطبيعة الموضوع عند استعراض المفاهيم والتعاريف الخاصة بعناصر الدراسة.
- **الأسلوب التحليلي:** والذي يمكننا من توضيح كل عناصر الموضوع ومن خلاله نتعرض بصفة نظرية لهذه العناصر، حيث اعتمدنا عليه عند دراسة دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك بغرض تحليل وعرض عام للبيانات الإحصائيات.

❖ **المنهج الاستقرائي**: وذلك من خلال مقارنة التطورات بين مختلف الفترات.

8. هيكل الدراسة:

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

❖ **الفصل الأول**: تطرقنا فيه الى التأصيل النظري للزراعة، حيث تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ماهية الزراعة والثاني: أساسيات حول الزراعة، والمبحث الثالث فتضمن التنمية الزراعية.

❖ **أما الفصل الثاني** درسنا من خلاله الإطار النظري للأمن الغذائي حيث تضمن هو الأخر ثلاث مباحث: الأول ماهية الأمن الغذائي والثاني عموميات الأمن الغذائي، والمبحث الثالث: أساسيات الأمن الغذائي.

❖ **أما فيما يخص الفصل الثالث والأخير**: خصص للجانب التطبيقي المتعلق بدراسة واقع وأفاق الزراعة في الجزائر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي، حيث قمنا في المبحث الأول: بتقديم الموارد الزراعية المتاحة في الجزائر ثم تناولنا في المبحث الثاني السمات الأساسية للزراعة في الجزائر أما المبحث الأخير فتناولنا فيه واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للزراعة

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أم متقدمة، فالزراعة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما أنها تسهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسطية للعديد من الصناعات، وتوفير موارد مالية من خلال عائدات الصادرات أو احلال السلع الزراعية المستوردة.

ونظرا لأهمية هذا القطاع سعت معظم الدول خاصة الدول النامية الى تنميته، حيث تحتل التنمية الزراعية مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ولكن بالرغم من الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضايا التنمية الزراعية من جهة، وبالرغم من توفر الأراضي الزراعية والموارد البشرية والمائية من جهة أخرى إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات وتحديات والتي تشكل حاجزا كبيرا في وجه تقدمه وتنميته على الوجه الأفضل.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الزراعة

المبحث الثاني: أساسيات حول الزراعة

المبحث الثالث: التنمية الزراعية

المبحث الأول: ماهية الزراعة

تلعب الزراعة دورا أساسيا ومهما في صيرورة التنمية، حيث أصبح التطور الاقتصادي اليومي مرهونا بتطور الزراعة، حيث تساهم هذه الأخيرة في خلق مناصب الشغل لقطاعات أخرى والتي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي، فضلا عن مكانتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي للمجتمعات التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة.

أولا: تعريف الزراعة:

تعددت تعاريف الزراعة فيمكن تعريفها على أنها:

كلمة زراعة " تأتي من زرع الحب زرعا، أي بذرة وحرث الأرض للزراعة، أي هيأها لبذر الحب، ويبين ابن خلدون أن الزراعة أو كما يسميها بالفلاحة من أقدم الصنائع التي يمارسها الإنسان ومن أهمها، وذلك لارتباطها بقوت الإنسان الذي لا غنى له عنه "[1].

وكلمة زراعة "مشتقة من الكلمتين (Agre) أي الحقل أو التربة، وكلمة (culture) أي العناية أو الرعاية، وعلى ذلك فان الزراعة هي العناية بالأرض وهذا حسب المفهوم الضيق لها، أما المفهوم الواسع للزراعة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط، بل تعداها الى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتحديد نشاط المزارع، فأصبح المزارع يقوم بالإضافة الى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها رعاية الحيوان وتربيته، وكذا العناية بالأشجار "[2].

كما تعرف الزراعة على أنها "الاعمال المنتجة التي يقوم بها المزرعون، أي الذين يقيمون على الأرض للنهوض بعملية الإنتاج، ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان ذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان"[3].

ويمكن تعريف الزراعة أيضا على أنها "جميع العمليات التي تهدف الى تهيئة الظروف المناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات التي يحتاجها الإنسان"[4].

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار العلم، لبنان، 1984، ص 191.

[2] مفاهيم الزراعة، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار البداية، 2012، ص 43.

[3] محمود شافعي: مدخل الى الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى مكتبة الأقصى: الأردن، 1986، ص 74.

[4] علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: مصر، 2000، ص 19.

ورغم تعدد هذه التعاريف التي تناولت الزراعة إلا أنها لا تختلف في كون الزراعة هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، الألبان، وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان.

ثانيا: خصائص الزراعة:

للقطاع الزراعي سمات عديدة تميزه عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى نذكر منها:[1]

- **التخصيص المكاني:**

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية الى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الانتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الانتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر الى خدمات اضافية مثل النقل والتخزين وغيرها مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتجات الى المستهلكين.

- **تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:**

يرافق الإنتاج الزراعي نسبة عالية من المخاطر ولا يقين؛ بسبب عدم الاستقرار في الأمطار وفي عوامل المناخ من رطوبة ورياح وكذا بسبب الأمراض والآفات الزراعية (طفيليات، حشرات وفطريات)، حيث تترك جميع هذه العوامل أثار على الغلة ونوعية المنتوجات وحجم التكاليف.

- **الموسمية:**

بسبب تعرض الزراعة لعوامل المناخ فإنه يتعذر إنتاج مسجات زراعية نباتية بشكل منظم ومستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الزراعية في فترة أو فترات معينة دون غيرها، مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضها خارج هذه الفترة، وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقرار الأسعار، لكن ينشأ عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف.

- **طول الفترة بين قرار الإنتاج والحصول على المنتوج:**

تتسبب طول الفترة بين اتخاذ قرار الإنتاج والحصول على المنتوج في الحد من قدرة المنتجين على الاستجابة لمؤشرات الأسعار، الأمر الذي يخفض مرونة العرض خصوصا في حالة الأشجار التي ينحصر إنتاجها مرة واحدة وفترة محددة في السنة.

---

[1] عاكف الزعبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص. 42-43.

المطلب الثاني: أنواع الزراعة

تختلف الزراعة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة لاختلاف وتباين السياسات الزراعية أو غيرها وفيما يلي أنواع الزراعة:

أولا: من حيث التقدم والتخلف الاقتصادي والاجتماعي:

ينقسم النشاط الزراعي من حيث هذا المعيار إلى:

- **الزراعة التقليدية:**

هي نظام نتاج زراعي يتميز بضعف المردود ويطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشر خصوصا في دول العالم الثالث، يشغل يد عاملة وفيرة مع محدودية المكننة والتكنولوجيا، يتواجد بكثرة في قارتي افريقيا وأمريكا الجنوبية[1].

- **الزراعة الراقية:**

في هذا النوع من الزراعة تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الزراعية الطبيعية أو استخدام أدوات زراعية أكثر تطورا، ويتميز المجتمع الزراعي في هذه الحالة بالاستقرار، وتستعمل المخصبات لتحسين التربة، ويتم تنويع المنتجات الزراعية وإتباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج، وتطبيق الطرق العالمية لرفع الإنتاج وتطوير سلالات النباتات والحيوانات، كما تستخدم وسائل ري حديثة ومتطورة، وكذلك بالبحث عن المياه اللازمة للري في حالة عدم توافر مياه الأمطار[2].

ثانيا: من حيث المساحة:

تختلف طرق الزراعة من منطقة إلى أخرى تبعا لمدى وفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة إلى الأيدي العاملة ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين:[3]

- **الزراعة الكثيفة:**

تنشأ الزراعة الكثيفة في الدول الزراعية المزدحمة بالسكان، وحيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة يجب على الدول أن تعمل على زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مدار العام ومضاعفة الجهود لاستغلالها

---

[1] مانع خضر، **دور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009، ص7.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي: **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص 31.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، (1977، ص 75.

حتى تأتي بأكبر محصول وحتى تستطيع تزويد السكان بمعظم حاجاتهم من الموارد الغذائية، ذلك لأن الأرض هي بمثابة العنصر النادر، ويتصف هذا النوع من الزراعة بالخصائص الثلاث الاتية:

- عدم استعمال الآلات: يتعين على الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة عدم التوسيع في استخدام الآلات لأنها تحل محل الأيادي العاملة الوفيرة والرخيصة، فوفرة هذه الأخيرة وارتفاع نفقة رأس المال نظرا لندرته في الدول الزراعية المزدحمة بالسكان يقضي بعدم التوسيع في إستعمال الآلات.
- تتميز هذه المناطق بأن إنتاجية الوحدة فيها مرتفعة إذا ما قورنت بالإنتاجية في المناطق التي تزاول الزراعة الواسعة.
- إنتاجية الفرد منخفضة نظرا لكثرة الأفراد الذين يعملون على وحدة الأرض ونظرا لعدم استعانتها بالآلات التي تزيد من المساحة التي يستطيعون زراعتها.

- **الزراعة الواسعة:**

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوفر فيها الخصائص التالية:

- وفرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة.
- وفرة رؤوس الأموال الثابتة لشراء الآلات.
- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين واستعدادهم لاستخدامها في الزراعة.
- سهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك.

ثالثا: من حيث الاستقرار:

ويمكن أن نميز بين نوعين من الزراعة حسب هذا المعيار كالتالي:[1]

- **الزراعة الثابتة:**

في هذا النوع من الزراعة تستثمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية من دورة زراعية ملائمة ومخصبات بالقدر المطلوب وهكذا، ويتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية يقيم عليها مسكنه ويأوي عليها حيواناته.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص77.

- **الزراعة المتنقلة:**

إذا تبين للمزارع أن انتاجية أرضه في تدهور لعدم اتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة من أنواع رديئة فلا بد من انتقاله إلى رقعة جديدة، حينذاك يعرف هذا النوع بالزراعة المتنقلة.

رابعا: من حيث السياسات الزراعية:

تختلف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية:[1]

- **زراعة الاكتفاء الذاتي:**

كانت زراعة الاكتفاء الذاتي – أي قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية محليا – منتشرة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الأقاليم ببعضها البعض وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من خارج حدودها، وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعيا كالمناطق الجبلية وبعض الدول شديدة التخلف اقتصاديا، أو تلك التي كانت تؤمن بسياسة العزلة الاقتصادية، ولقد انبعثت هذه السياسات من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن العالم كان يتوقع حربا أخرى في أي لحظة فسارع العديد من الدول إلى التوسع في إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية حتى لا تصبح تحت رحمة الدول الأخرى، كذلك أدى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية أثناء الكساد العالمي إلى توسع الدول في الإنتاج الزراعي وإلى إتباعها سياسات تجارية تشجع الإنتاج المحلي وتحد من الاستيراد فيجب على الدول التي تسعى إلى تدعيم اقتصادها أن تشجع المنتجات القومية، حتى وان كانت أقل جودة أو أكثر ثمنا من المنتجات الأجنبية ونجد الأن عددا كبيرا من الدول يشجع الصناعات والمنتجات القومية بوسائل مختلفة.

- **زراعة التخصص:**

وهي أن يقوم المنتج أو الإقليم بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد قليل من السلع، وتعتبر هذه السلع بمثابة المحصول النقدي (ايراد المنتج أو الإقليم من بيع المحصول يستعمل في شراء لوازم المنتج أو حاجيات الأقاليم الأخرى).

ولقد ساعد على انتشار زراعة التخصص توفر عاملين رئيسيين هما:

- تقدم وسائل الموصلات في العالم وسهولة النقل ورخصه بين الدول المختلفة مما أدى إلى زيادة معدل التبادل الدولي وإلى التوسع في الاستفادة من أسس التجارة الدولية.

[1] حمد عبد العزيز الحجيمية، حمد خروس الحاجيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 78،79.

- قيام دول صناعية وانتشار الصناعة في عدة دول بصورة واضحة بحيث يتعذر عليها توفير نسبة كبيرة من حاجياتها من المنتجات الزراعية، ولذلك تلجأ الدول إلى العالم الخارجي للحصول عل ما تحتاج اليه منها.

- **الزراعة المتنوعة:**

ينتج المزارع في ظل الزراعة المتنوعة بعض ما يحتاج إليه وكذلك بعض الغلات الأخرى: فهو إذن يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد ومفهوم ذلك أن أهمية المحصول النقدي أقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الاكتفاء الذاتي وزراعة التخصص.

تتميز الزراعة المتنوعة بأن الدخول المستمدة منها ثابتة لا تعترضها تقلبات، هذه مزية –من الناحية الاقتصادية في المدة الطويلة –تعوض الارباح التي قد تحققها بعض السلع في فترات معينة.

المطلب الثالث: أهمية الزراعة

تحتل الزراعة بشقيها الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وما يتفرع عن كل منها أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم، حيث تساهم الزراعة في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول، وتتبع أهمية الزراعة في أي دولة في العالم من خلال مساهمتها فيما يلي:[1]

- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:**

تساهم الزراعة في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

- **توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى:**

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة بهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما:

- إما لسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على اجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي، وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي.
- أم السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو بتبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي، مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعة وبالتالي تتحول،

[1] عمر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص، ص 280،281.

إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي.

- **توفير الموارد المالية:**

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج الزراعي بشقيه.

وتأتي أهمية الزراعة أيضا في إطار عملية الانماء بكونها:[1]

- قد يعد انتاج الموارد الزراعية أحيانا كقطاع رائد بين قطاعات الاقتصاد ويقود ويوزع النمو على القطاعات؛
- توفر الزراعة المواد الأولية الضرورية للصناعة؛
- إن كان هناك فائض من المنتوجات فان المصدر منه يسمح بتمويل عملية التنمية؛
- تساعد الزراعة في تكوين رأس المال عن طريق زيادة الإنتاج والاستهلاك؛
- تساعد في امتصاص اليد العاملة في القطاعات الأخرى؛
- تمكن من توسيع القاعدة الإنتاجية بتوفيرها لمداخيل إضافية وعليه توسيع الطلب على المنتوجات الصناعية؛
- غير أن الهدف الأساسي من الزراعة كان وسيبقى هو تلبية احتياجات الإنسان من الغذاء وهذا هو الأمر المجمع عليه.

[1] مهدي خوادي، **معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية–مع بحث ميداني عن القطاع الفلاحي ببلدية العلمة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 13.

المبحث الثاني: أساسيات حول الزراعة

يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة الى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية للخطط في الكثير من الدول فانه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية، وتواجه الزراعة عدة تحديات، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

المطلب الأول: تعريف السياسات الزراعية وأنواعها

أولا: تعريف السياسة الزراعية:

تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة.

وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك: وبالتالي قصور في مثل هذه السياسة، وتتمثل السياسة الزراعية " في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية[1].

ثانيا: أنواع السياسات الزراعية:

تتمثل السياسات الزراعية فيما يلي:

1. سياسة البحث والارشاد الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية كما أن الارشاد الزراعي من أهم دعائم الإنتاج الزراعي، ويعد توفرها شرط أساسيا للتنمية الزراعية، ويعتمد تطور القطاع الزراعي في أي بلد على مدى التطور في مجال هذه البحوث النظرية منها والتطبيقية، وعلى قدرات أجهزة الإرشاد الزراعي على نقل نتائج هذه لبحوث الى المستوى العلمي:[2]

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2009، ص، ص 74،75.

[2] منى رحمه: السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص 183.

1.1 سياسة البحث الزراعي:

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فأجرى الباحثون الزراعيون خلال سنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيرات جوهرية في المجال الزراعي، غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال رغم تطورها إلا أنها لم تتجاوز 1 % من الاستهلاك الوطني للأبحاث الزراعية اذ أنهم لا يستطيعون منع المزارعين الذين لم يشتركوا في تمويل الأبحاث من استعمال المعلومات الحديثة.

2.1 الإرشاد الزراعي:

وهو حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، وتهتم مؤسسات الإرشاد الزراعي بتدريب المزارعين والتعرف الى المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها، ويمكن اعتبار الإرشاد الزراعي المكثف مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية.

2. سياسة استصلاح الأراضي:

إن استصلاح الأراضي هو "عملية تطوير طبيعة الأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها، وضمان تجهيزاتها بالكميات الضرورية من المياه "، وتشمل هذه السياسة:[1]

- استصلاح الأراضي.
- تنمية المجتمع، حيث تنمي المجتمع الريفي وترفع درجة وعي الانسان ومستواه الثقافي والصحي وتوفير الخدمات الضرورية.

3. السياسة الهيكلية الزراعية:

وهي السياسة التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف هذه السياسة الى تشجيع التغيرات في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، أو التقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الإجتماعية غير المالية، وتحدث التغيرات الشديدة (التي تمس الجانب الهيكلي) خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة، وكذا جراء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا أو تفسير أنماط الملكية الزراعية[2].

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] مرجع نفسه، ص125.

4. السياسة السعرية الزراعية:

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم جزء في السياسة الزراعية، وهي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها" مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي الى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع "، وعليه فإن السياسة السعرية تؤدي دورا مهما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم هجرة الموارد(مادية وبشرية) داخل وخارج القطاع الزراعي، كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وتختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة لأخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي لأخرى، تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية والتي تتغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي:[1]

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار والثبات، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؛
- الحفاظ على مستوى معيشة مقبول تبعا للدخول المتاحة من القطاعات الأخرى؛
- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات؛
- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار.

5. سياسة التسويق الزراعي:

تشكل السياسات التسويقية جزءا من السياسات الزراعية، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق دوراً مهماً في التنمية الزراعية وفي المنفعة الاقتصادية العائد على كل من المنتجين والمستهلكين، وتتباين لسياسات التسويقية الزراعية من حيث اختلاف الآليات والإجراءات المتبعة في تنفيذها، ولكن لسياسات التسويقية تتحد في الأهداف من حيث أنها

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي—حالة الجزائر—**، مركز دارسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص، ص119،120.

تسعى جميعا الى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الاستقرار للأسعار وتوصيل السلع الى المستهلك، أو المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة[1].

ويقصد بسياسة التسويق الزراعي انتقال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك لقاء مردود مالي معين، وتتمثل في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية الى المستهلك الأجنبي والمحلي، وبذلك فهي تساهم بقدر كبير في خلق قيمة مضافة والتوظيف للاقتصاد، وتتلخص أهداف هذه السياسة في:[2]

- ضمان الاستقرار الوطني، وذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي، وذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الزراعة

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي وتجعل الزراعة غير قادرة على تلبية احتياجات السكان، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:[3]

- **الموارد المائية:**

تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة التي تؤثر في الزراعة بدرجة كبيرة ولا غنى للزراعة عنها، وندرة المياه أو وفرتها أهم العوائق للتوسع الزراعي سواء كان توسعا أفقيا أو توسعا رأسيا، وتتمثل مصادر المياه في المياه الجوفية، الأنهار، الأمطار، المياه السطحية، المياه المحلاة والمياه المعاد استخدامها.

- **التربة:**

تعتبر التربة أيضا عاملا هاما يؤثر في الإنتاج الزراعي، والتربة الجيدة والغنية بالمواد المغذية للنبات تؤدي الى انتاجية كبيرة، أما التربة الفقيرة من المواد المغذية للنبات فتكون انتاجيتها ضعيفة، حيث أنه في الوقت الحاضر أمكن التغلب على كثير من فقر التربة بواسطة التقنية وبواسطة إستعمال الأسمدة ووسائل المعالجة للتربة، ومن هنا فإنه إذا تم توفير المياه فإنه يمكن معالجة مشاكل التربة، إن استصلاح الأراضي يعتبر جزء من اعداد التربة لتكون صالحة.

---

[1] صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21 ،2003، ص، ص 14،15.

[2] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[3] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص-ص73 -76.

- **المدخلات الزراعية:**

يقصد بالمدخلات الزراعية الأسمدة والآلات والمعدات الزراعية والمبيدات الحشرية وغيرها، وهذه المدخلات الزراعية ضرورية ولازمة لزيادة الإنتاج الزراعي، وكلما كان استخدامها أكبر كلما أدى ذلك الى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة أكبر، واستخدامها دون المستوى المطلوب يعود الى جهل المزارع باستخدام هذه المدخلات وفوائدها المختلفة.

- **هجرة العمالة الزراعية:**

إن من أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي هي هجرة العمالة الزراعية الى المدن والبحث عن عمل ذي مردود سريع، ويستدل على هذه العملية بازدياد المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وربما تكون هذه الهجرة مؤثرة إذا كانت من العناصر الشابة من سكان الريف القادرين على العمل والعطاء وزيادة الانتاج، ومن هنا فإنه كلما كان هناك اهتمام بالنشاط الزراعي وتحقيق الهجرة العكسية فإنه يتوقع أن يكون هناك زيادة في الإنتاج الزراعي في المستقبل.

- **الإنتاجية الزراعية:**

من العوامل المهمة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي الإنتاجية الزراعية، أي إنتاجية الهكتار الزراعية من أي محصول من المحاصيل، ويلاحظ بأن الدول النامية عموما تعاني من انخفاض في الإنتاجية الزراعية مما يؤدي الى عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات السكان من السلع الغذائية، بسبب استخدام الأساليب التقليدية في تلك الدول، والإنتاجية الزراعية تعتبر من المؤشرات التي يستعان بها في معرفة وضع القطاع الزراعي.

- **الأجور الزراعية:**

تعتبر الأجور الزراعية من العوامل المهمة التي يمكن أن يكون لها تأثير على الإنتاج الزراعي: فقد تكون هذه الأجور منخفضة في القطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الأخرى، مما ينجم عنه هجرة اليد العاملة الزراعية من القطاع الزراعي الى القطاعات الأخرى، وهذا ربما أدى الى تدني الإنتاج الزراعي، مما يجعل هذا القطاع غير قادر على تلبية حاجات السكان من الغذاء في حين أن عدد السكان يتزايد، إلا أن المطلوب هو أن يتعدى معدل نمو الإنتاج الزراعي معدل النمو الطبيعي للسكان، وكذلك معدلات الزيادة في الدخل، أي يجب البحث في معالجة مشكلة الأجور الزراعية بما يحفز القطاع الزراعي والعمالة الزراعية على زيادة الإنتاج في قطاع الزراعة على تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية وأهم مكوناتها، باعتبارها تخدم القطاع الزراعي وتلبي احتياجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تحظى بأولوية متقدمة في الجهود الانمائية، إذ يعتبر القطاع الزراعي من أهم ميادين العمل ومصادر الدخل لشريحة كبيرة من السكان هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.

لا يتم تحقيق التنمية الزراعية دون توفير مواردها ومستلزماتها الرئيسية ولا يكتمل هذا في ظل قطاع تقليدي يشكوا العديد من النقائص، ولا تحقق التنمية الزراعية أهدافها الاستراتيجية خاصة توفير الأمن الغذائي إلا إذا استخدمت مواردها الاقتصادية الزراعية أحسن استخدام، واهتمت بالعلاقات الإنتاجية وخلقت لها الجو المناسب للنمو في ظل بيئة تحافظ على استدامته، وهنا لابد من الاستفادة من تجارب دول أخرى، حتى تعزز هذا الاتجاه خاصة إذا كانت أقرب من ناحية الموارد والعوامل والسياسات والبيئة بشكل عام.

المطلب الأول: تعريف وأسس التنمية الزراعية

أولا: تعريف التنمية الزراعية:

لقد تباينت واختلفت الآراء حول مفهوم التنمية الزراعية، حيث تعتبر هذه الاخيرة أحد الجوانب الاقتصادية، ولقد عرفت التنمية الزراعية كما يلي:

التنمية الزراعية هي "الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له والمعين، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة، ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو"[1].

وتعرف أيضا على أنها "ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية مما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة وتشمل التنمية الزراعية بشكل تفصيلي توفير متطلبات السكان كما تشمل الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة وزيادة الموارد المتاحة دون العبث بظروف البيئة"[2].

ويمكن تعريف التنمية الزراعية على أنها "العمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاحها أو الزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، وإنتاجية الأرض تكون بتحسين طرق زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق

[1] عبد الوهاب مطر الدهوري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة المعالي، العراق، 1996، ص381.

[2] منصور حمد أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2006، ص 316.

وطبيعة الأرض، وانتقاء البذور ومكافحة الآفات الزراعية واستخدام الآلات الزراعية التي تتفق وأحوال المجتمع الذي ينمي زراعته"[1].

ولعل أهم تعريف لتنمية الزراعية هو تعريفها على أنها "مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي الى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع"[2].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية الزراعية هي:

مجموعة من الإجراءات لزيادة الأرض الزراعية مساحة، وزيادة عوائدها لتنمية القطاع الزراعي في حد ذاته، وكذا تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة.

ثانيا: أسس التنمية الزراعية:

تتلخص أسس التنمية الزراعية في العناصر التالية:[3]

- **التغيرات البنيانية:**

يقصد بالبنيان الاقتصادي الكيفية التي يتم فيها تركيب القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وكذا الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة، وكيفية ارتباطها مع بعضها وعلاقتها التي تحدد طبيعة البنيان الاقتصادي الوطني كنسبة الناتج الزراعي الى الناتج الوطني، ونسبة المشغلين في القطاع الزراعي الى نسبة المشغلين في القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعن طريق هذه المتغيرات يظهر دور التنمية الزرعية في المتغيرات البنيانية، وبالتالي أثرها على القطاعات الأخرى وعلى الناتج الوطني بشكل عام.

- **الاستراتيجيات الملائمة لاستمرار عملية التنمية:**

حتى ولو توفر العنصر السابق فإنه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، حيث تستمد الاستراتيجية الملائمة مقوماتها من الظروف

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، **الاقتصاد الزراعي**، دار النهضة العربية، لبنان: 1983، ص 24.

[2] زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2012/2000**، مداخلة مقدمة ضمن يوم دراسي بعنوان القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 04 جوان 2014، ص7.

[3] كمال حمدي، أبو الخير، **استراتيجيات التنمية الزراعية**، دار الفرقان، مصر، 1997: ص 350.

الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات البيئية السائدة في الدولة، وحجم الموارد المتوفرة ويلعب حجم القطاع الزراعي وأهميته دورا مهما في تحديد استراتيجية النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: أهداف التنمية الزراعية ومعايير تقييمها

أولا: أهداف التنمية الزراعية:

تهدف التنمية الزراعية الى ما يلي:[1]

– توفير الظروف الهامة والملائمة لتنمية القطاع الزراعي، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية؛

– الإبتعاد عن السياسات الاقتصادية والمالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالة اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم في القطاع الزراعي؛

– تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الدخول في القطاع الزراعي؛

– التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي، لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية؛

– حصر إمكانيات التنمية الزراعية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛

– تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة هذه البرامج؛

– السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية تهدف للمشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة؛

– تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المواطنين والعدالة في توزيع الدخل.

ثانيا: معايير التنمية الزراعية:

ازداد اهتمام الدول بالتنمية الاقتصادية ككل وبالتنمية الزراعية خاصة، وهذا بعد ارتفاع معدل تلوث الجو وازدياد عدد فقراء العالم، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، وتدني المستوى المعيشي وأصبحت المؤشرات المعتادة كالناتج الداخلي الخام وقياس التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائما مفهوم التنمية، فالتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة والسكان والتنمية ليست مطورة ومطبقة بما فيه الكفاية، مما جعل وضع مؤشرات للتنمية أصبح

[1] علي عدنان الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار وهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 344،345.

ضروريا من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة، وكذلك لتقييم انجازات التنمية الزراعية على مستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن لهذه المعايير أن تحدد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فحددت هذه المؤشرات في ثلاث مجموعات متكاملة فيما بينها وتختص كل مجموعة في ضبط جانب من جوانب التنمية:[1]

– **المجموعة الأولى:** تضم المؤشرات الاقتصادية هدفها قياس معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ومعرفة الأداء الاقتصادي الذي من خلاله يتم تتبع معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني، وكذا قياس الميزان التجاري وتحديد قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وتقوم مؤشرات هذه المجموعة على قياس الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية التي يتم من خلالها معرفة كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج وتتبع الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، والتحكم في كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.

– **المجموعة الثانية:** وتضم المؤشرات الاجتماعية التي تعمل على تطبيق العدالة الشمولية بتوزيع الموارد، وحصول كل فرد على الفرص من الصحة والتعليم والعمل، مع تحقيق العدالة للأجيال المستقبلية والحالية، ولتحقيق مستوى عال من التنمية يتطلب تطوير الخدمات الصحية والبيئية وتعميم التعليم وخاصة مرحلة الابتدائي، يلازم ذلك ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين حيث يقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية، وترتبط معدلات التنمية بمؤشرات النمو السكاني وهذا لإيجاد حالة من التوزن بين هاذين العاملين.

– **المجموعة الثالثة:** وتشمل هذه المجموعة المؤشرات البيئية وعلى رأسها مؤشر الاستدامة البيئية، هذه المؤشرات تهدف في مجملها إلى قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة وتعتمد في ذلك على قياس تلوث الهواء من إشعاعات أكسيد النتروجين وغاز ثاني أكسيد الكبريت، وتتبع تغير المناخ من خلال كمية انبعاثات بعض الغازات السامة كغاز ثاني أكسيد الكربون.

---

[1] مبشر أحمد الطيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة (1974-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 22.

المطلب الثالث: تحديات التنمية الزراعية

تواجه التنمية الزراعية العديد من التحديات تتمثل في:[1]

1. في مجال الموارد الزراعية:

- التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية بسبب توسع النشاط العمراني العشوائي؛
- تزايد ظاهرة البناء العشوائي دون التقيد بتشريعات البناء؛
- تفتت الملكيات الزراعية وتحويلها الى وحدات إنتاج غير منتجة وتم إهمالها؛
- التناقص المستمر في مياه الري السطحية المتاحة للزراعة؛
- استنزاف المياه الجوفية؛
- تدهور الغطاء النباتي؛
- استمرار التعدي على الأراضي الحرجية؛
- نقص التأهيل الفني والرعاية الاجتماعية للعمال المزارعين.

2. في مجال الانتاج:

- تذبذب إنتاج الزراعة المطرية بسبب تذبذب معدل سقوط الأمطار؛
- انخفاض الإنتاجية في قطاع الإنتاج النباتي لأسباب تتعلق بضعف القدرات الفنية والإمكانيات الاقتصادية؛
- ضعف التكامل في الإنتاج بين القطاعين النباتي والحيواني؛
- ضعف استخدام مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة ومبيدات وضعف الإرشاد الزراعي؛
- عدم توفر عدد من مستلزمات الانتاج بالموصفات المرغوبة ومن مصادر موثوقة كالبذور المحسنة؛
- فشل نظام التسويق في توجيه الإنتاج نحو تنبية السوق المحلي والتصدير.

3. في مجال التسويق:

- اتساع هوامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين؛
- ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق؛
- ضعف البنى التحتية للتسويق؛

[1] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص، ص 96،97.

- عدم توفر البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بالاستثمار وبشكل أكبر في مجال تسويق المنتجات محليا وخارجيا؛
- عدم قدرة الصادرات الزراعية التوسع في الأسواق التقليدية؛
- اخفاق نظام التسويق في ايجاد زراعات تصديرية وزراعات تصنيعية؛
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية؛
- ضعف نظام الرقابة على تطبيق المواصفات المعتمدة.

4. في مجال السياسات الزراعية وإدارة القطاع:

- افتقار سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي الى الشمولية والتكامل والاستمرارية؛
- عدم اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي لاستعمالات الموارد الزراعية؛
- عدم اكتمال المؤسسات المهنية والاقتصادية لفئات القطاع الخاص العاملة في الزراعة؛
- التداخل بين مهام وأنشطة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي؛
- النقص في الموارد المالية التي يتم تخصيصها للتنمية الزراعية؛
- ضعف بنية نظام المعلومات الزراعية مما يضعف قدرة المخططين لعملية التنمية؛
- ضعف معدلات تبني تقنيات الإنتاج من قبل المزارعين نتيجة لضعف برامج نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي؛
- غياب منظمات المنتجين من مجالس متخصصة واتحادات نوعية في قطاعات الإنتاج الفرعية المختلفة.

خلاصة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الكثير من طبقات المجتمع، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث نجد أن الإنتاج الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع لعل أهمها العوامل الطبيعية وللإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، فإن أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد فيعزز من الفجوة الغذائية، كما يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أومن حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

لا شك في أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر جزءا من الاقتصاد الزراعي الذي هو جزء رئيسي من الاقتصاد بوجه عام: فمسألة تحقيق الأمن الغذائي مسألة هامة يجتهد بها العاملين في الاقتصاد الزراعي الذين يولون كل جهد من أجل تحقيق الأمن الغذائي عن طريق زراعة ناجحة ومتقدمة وتحقيق ثروة زراعية وثروة حيوانية كافية لسد حاجات المجتمع مما يزيد عن الناتج القومي والدخل القومي الإجمالي ويخفف أعباء الاستيراد على الدولة.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المبحث الثاني: عموميات حول الأمن الغذائي

المبحث الثالث: أساسيات حول الأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث شاع استخدامه منذ بداية السبعينات وبالذات عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية وبروزها على المسرح الدولي بشكل لم يسبق لها مثيل، ويطلق مصطلح الأمن الغذائي على أكثر من معنى: توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة نقص الغذاء ... إلخ.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

على الرغم من حداثة مصطلح الأمن الغذائي إلا أنه يلقى اهتمام أكبر من المنظمات والباحثين، ولهذا أطلقت عليه عدة مفاهيم يمكن ادراج بعضها فيما يلي:

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية فإن الأمن الغذائي يعني "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية[1].

عرفت منظمة الصحة العالمية الأمن الغذائي بأنه "تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (حاليا) عمليات الانتاج والتصنيع والتوزيع وإعداد الغذاء) اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا وصحيا وملائما للاستهلاك البشري"[2].

كما عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه "أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في انتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن تتوفر صادرات زراعية أو غيرها تحقق دخلا من العملات الأجنبية يمكن من خلالها استيراد الموارد الغذائية التي لا تتوفر لها ميزة نسبية في انتاجها، وأن توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط وصحة مع مراعاة عدالة توزيع

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة ايكونومياث، العدد 22، 2013، ص 3.

[2] ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، العدد 3+4، 2011، ص 550.

لغذاء لكل أفراد الشعب وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقق في نفس الوقت مخزون كافي من الغذاء بما لا يقل على ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف الغير طبيعية أو الاضطرارية"[1].

كما عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء لكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات–حتى في أوقات الأزمات –وحتى في أوقات تردي الانتاج العالمي وظروف السوق الدولية"[2].

ومما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي هو قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على أهم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان في كل الأوقات (الحرجة، العادية، الطارئة، الاستثنائية)، من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، ورفع كفاءة الاستخدام لهذه الموارد لأجل اشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق تواجدهم: بالكمية والنوعية والأسعار المناسبة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، مع المحافظة على التوازن البيئي ليحيوا حياة سليمة و كريمة.

وقد ارتبطت عدة مفاهيم بالأمن الغذائي كما يلي:

1. الاكتفاء الذاتي:

ويتمثل في قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد وعلى الإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، أي توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني بالقدر المطلوب وبالأنواع المتعددة المصادر وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد.

إن الاختلاف القائم بين المفهومين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي يتجلى في أن هذا الأخير (الاكتفاء الذاتي) مفهوم أضيق من الأول، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الى عدم اللجوء الى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن عملية الاستيراد، فهو أمن غذائي مطلق، وهو هدف اتخذته بعض تجارب الزراعة العربية كسوريا و بعض بلدان أسيا، بينما يسعى الأمن الغذائي الى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، ومن مظاهر هذه الحالة تجربة كل من اليابان النرويج، وبالرغم من عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا انهم

---

[1] عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 10.

[2] مرجع نفسه، ص 11.

يتمتعون بأمن غذائي عال جدا، وعليه لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم ايديولوجي أكثر منه اقتصادي[1].

2. الفجوة الغذائية:

تتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين ما يتاح من سلع غذائية من الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي للغذاء، وتظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الانتاج المحلي للغذاء من ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء[2].

3. أمان الغذاء:

تعرف منظمة الصحة العالمية الأمان الغذائي على أنه يعني" كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء– لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"، فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي، وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، ويذكرنا علم التسويق في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية: أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية و حاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء[3].

4. سوء التغذية:

وتعني حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة أي ضعيفة من حيث المكونات الغذائية من البروتينات والنشويات وغيرها[4].

5. التبعية الغذائية :

تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، هذا الوضع يرغمه على اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد[5].

---

[1] ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، 2012/2011، ص، ص 63،62.

[2] محمد بن فوزي أبو السعود، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر:2006، ص 266.

[3] عز الدين زرعي، الطيب هاشمي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012، ص 6.

[4] رزيقة غراب، **اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر–واقع وأفاق–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 52.

[5] مرجع نفسه، ص 52.

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ الأمن الغذائي

أولا: أنواع الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين نوعين للأمن الغذائي:[1]

1. الأمن الغذائي المطلق:

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على تخصيص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

2. الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع الدول الأخرى.

ثانيا: مبادئ الأمن الغذائي:

إن جل المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي تحمل في طياتها مبادئ عدة ولا يمكن الحديث عن أمن غذائي حقيقي إلا في ضوء توافر هذه المبادئ ولعل أهمها:[2]

- **الإتاحة:** وينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد (يشمل المساعدات الغذائية).

- **إمكانية الوصول:** وصول الأفراد الى موارد ملائمة (المستحقات) للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة، ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه ويشمل الحق التقليدي للوصول إلى الموارد المشتركة.

---

[1] ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] محمد فلاق، **دور الشركات المسؤولة اجتماعيا في دعم الأمن الغذائي-شركة أرسكو السعودية أنموذج**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 3، 4.

- **الاستفادة:** الاستفادة من الغذاء من خلال وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل الى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية ويبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

- **الاستقرار:** كي يصل السكان أو الأسرة أو الفرد الى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب الوصول الى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول الى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الاحداث الدورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي.

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الغذائي

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربعة مرتكزات أساسية وهي:[1]

1. مدى وفرة وكفاية الامدادات من السلع الغذائية:

يقصد به إتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا، وتعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدولة فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية، حيث يعتمد الإنتاج المحلي من السلع الغذائية على:

- مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية، وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة؛
- توجهات السياسات الزراعية والغذائية؛
- مدى توفر البنى التحتية الزراعية؛
- توجهات السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية.

أما الواردات الغذائية فيعتمد توفيرها على ما يلي:

- الأسعار العالمية (العرض والطلب)؛
- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها؛
- القيود الجمركية وغير الجمركية؛
- السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم؛
- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

وبخصوص الكفاءة السوقية فهي تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي:

[1] فاطمة بكدي، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، 2013، ص-ص 189-191.

- التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي؛
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به؛
- مدى توفر ومدى كفاءة البنى التحتية التسويقية؛
- التشريعات والأنظمة التسويقية.

2. **استقرار المعروض**: أي إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان على مدار السنة، ولضمان استقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 3-6 شهور.

3. **سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء**: من خلال:
- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- توفير السلع في السوق بأسعار في متناول المواطنين كافة؛
- أن تتناسب مع دخول المواطنين، حيث بينت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلتي سوء التغذية والجوع ليستا مشكلة سوء إنتاج وإنما مشكلة القدرة على الشراء.

4. سلامة الغذاء: أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة.

المبحث الثاني: عموميات حول الأمن الغذائي

في إطار ما تقدم يمكن استعراض أهم الأبعاد التي تتضمنها مسألة الأمن الغذائي وكذلك تتفاوت مستويات الامن الغذائي بين مستوى الكفاف والمستوى الذي تطمح إليه الدول لرفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يتيح لهم أداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية: وتحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي مدى ابتعاد أو اقتراب أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي.

المطلب الأول: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح مستويات الأمن الغذائي ما بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل، بحيث تستهدف استراتيجيه الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى الى المستوى الأعلى للأمن الغذائي: ولعل أهم هذه المستويات ما يلي:

أولا: مستوى الكفاف:

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة: أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ومن

ثم القضاء على الجوع نهائيا والتي تتعرض له بعض الدول الافريقية مثل الصومال وأوغندا، كما يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر الذي يعبر عن الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء الذي يتوافق مع الاحتياجات الأساسية بحيث يعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة[1].

ثانيا: المستويات الوسطى:

وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل: وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف ولا يصل الى المستوى المحتمل، وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية- والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية الغذائية اللازمة للجسم- ومن ثم قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء (الجوع)، ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع[2].

ثالثا: المستوى المحتمل:

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع الى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة[3].

وهنالك عدة معايير (للأمم المتحدة 2001) تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع تشمل ما يلي:[4]

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع)؛
- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي الى الناتج الزراعي المستورد؛
- نسبة قيمة المستوردات الزراعية لإجمالي الاستيرادات؛

---

[1] ميلود بوعشة، **تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 249.

[2] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية -رؤية إسلامية-**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص22.

[3] مرجع نفسه، ص 23.

[4] خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية-الواقع والتطلعات-**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2007، ص ص 16، 17.

- نسبة الانفاق على الغذاء الى اجمالي الدخل القومي؛
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي؛
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛
- نسبة صافي الواردات الزراعية الى إجمالي الناتج المحلي؛
- نسبة المخزون الغذائي الى الاستهلاك السنوي.

المطلب الثاني: أبعاد الامن الغذائي

تتمثل أبعاد الأمن الغذائي فيما يلي:

أولا: البعد الاقتصادي:

توجد علاقة طردية من الغذاء الجيد والصحة والتنمية الصحية، وكلما كان الفرد يحصل على الغذاء المناسب بالكمية والنوعية المطلوبة، كلما استطاع أن يحقق انتاجية مرتفعة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي حالة العكس تتدهور الحالة الصحية للعنصر البشري ويهدد قدراته على الدخول في سوق العمل مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وهنا تظهر أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره يمثل أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول النامية كما يتضمن البعد الاقتصادي جانب أخر المتمثل في الزراعة بما يسمح بتنميتها و تطويرها وفق الأساليب الحديثة [1].

ثانيا: البعد الاجتماعي والسياسي:

ويتمثل هذا البعد في ابراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الأخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن ويركز التعريف السابق على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحية ونشطه، حيث أن عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع لابد وأن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي الى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، والمثال على ذلك أحداث الشغب التي حدثت في مصر سنة 1977 عقب عزم الحكومة المصرية على رفع

[1] مليكة زغيب، زينة قمري، امكانية تحقيق الأمن الغذائي للمنتوجات المعدلة وراثيا، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص427.

أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية، والتي انتهت بالرجوع عن هذه الزيادة الفجائية لامتصاص غضب الشعب من جراء هذا الارتفاع ثم تطبيق ذلك بصورة تدريجية، هذا الى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء المتمثلة في الجوع هي المسؤولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في العديد من دول العالم، وكثيرا ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية، ومثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي سنة 1977، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة الى المعونات الغذائية بينما تركزت هذه المعونات الغذائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب الفيتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب لتأثير السياسي، وخلاصة القول أن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أم خارجها [1].

ثالثا: البعد الحركي (الديناميكي):

يختلف الأمن الغذائي في الوقت الحاضر عنه في الوقت الماضي نتيجة التطورات الحاصلة في حجم الموارد الاقتصادية والأساليب والطرق المستخدمه من أجل إنتاجها، اضافه الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل الدولة[2].

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مؤشرات تعبر عن هذا الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة الى أخرى، حيث لا توجد مؤشرات موحدة بينها ومن بين أكثر هذه المؤشرات اعتمادا نذكر ما يلي:[3]

أولا: الناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستخدام هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى، وعندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين لذلك الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.

---

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 26،27.

[2] مليكة زغيب، زينة قسري، مرجع سبق ذكره، ص 428.

[3] نور الهدى بوغدة، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي-حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2015، ص-ص17-19.

وهناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة، وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة، وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة .

وتعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للوضع الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

ثانيا: الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا .

ثالثا: متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

ويتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذاء=الاستهلاك الكلي من الغذاء/عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء. ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل الى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

المبحث الثالث: أساسيات حول الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتزايد للموردات الغذائية في الدول النامية بما فيها الدول العربية من أجل الوفاء باحتياجات السكان الغذائية.

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي ومخاطر انعدامه

أولا: مقومات الأمن الغذائي:

تتمثل مقومات تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي:[1]

- **المقومات الإنتاجية:**

وهي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الصالحة للزراعة، الموارد المائية، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية، بالإضافة الى الموارد البشرية التي تلعب دورا مهما من خلال القدرة على العمل، الانتاج والإبداع.

- **مقومات القدرة الشرائية:**

وهي القدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء من خلال الربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء عند وضع السياسة الغذائية وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتوفير البنيات الأساسية.

- **الأمن:**

فتوفر جو الأمن للعمل والإنتاج وكذلك حركة المستهلك للأسواق بالإضافة الى حماية المنتجات تعتبر من أهم مقومات الأمن الغذائي.

- **التجارة العالمية:**

تكمن أهمية التجارة العالمية في أنها توفر العملة الأجنبية التي يمكن أن تستغل في استيراد المدخلات (آليات، معدات وتكنولوجيا) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي.

[1] مليان حمزي: سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 6.

ثانيا: مخاطر انعدام الأمن الغذائي:

تواجه الدول الكثير من المخاطر نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي في توفير الغذاء ويتمثل أهمها فيما يلي:[1]

- **المخاطر الاقتصادية:**

تتمثل المخاطر الاقتصادية لنقص الغذاء في اختلال ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد النقدية الى الاستيراد واختلال السوق المحلية، وتؤثر سلبا على استقرار القطاع الزراعي.

- **المخاطر الاجتماعية:**

وتظهر المخاطر الاجتماعية لنقص الغذاء في زيادة نسبة النزوح الريفي وزيادة معاناة الفئات الفقيرة من السكان في الحصول على المواد الغذائية.

- **المخاطر السياسية:**

وتظهر هذه المخاطر في الآثار السلبية لتعامل الدول المستوردة مع الدول المصدرة للغذاء وخضوعها سياسيا لإرادتها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالعديد من العوامل المتداخلة فيما بينها نذكر أهمها في الاتي:[2]

أولا: العوامل الديموغرافية:

إن التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية: فينعكس ذلك بصور سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة...الخ، كما أن زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف الى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة، الأمر الذي أدى الى تراجع أداء القطاع الزراعي، مما ولد نقص في العرض وقابليه الزياده في الطلب على الغذاء.

ثانيا: العوامل التكنولوجية:

---

[1] سفيان عمراني، مرجع نفسه، ص7.

[2] شرايطي نسيمة، الهندسة الوراثية الزراعية كآلية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص، ص 6،7.

ويقصد بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، والتي عرفتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية على أنها " تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات معينة"، فالبحث العلمي في مجال الزراعة يهدف الى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يفتح أفاق جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان، الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملا للإجهاد البيئي وبموصفات إنتاجية متميزة، ومن ثم اعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية، والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية احديثة مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية.

ثالثا: العوامل السياسية:

إن تدهور الأوضاع لسياسية وما يرتبط بها من مشاكل في دولة ما يؤثر بدرجة كبيرة على الوضع الغذائي لتلك الدول، وذلك بسبب ابتعادها عن التفكير في التنمية الزراعية.

رابعا: العوامل المناخية:

يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة من أمطار ورياح وحرارة، اذ أن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي خاصة بسبب الاحتباس الحراري، كما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الأمن الغذائي.

ونتيجة التأثيرات السلبية للانبعاثات السامة من الوقود الأحفوري على البيئة والمناخ فقد توجه الاهتمام بالطاقة نحو بديل أخر ممثلا في الطاقة الحيوية التي يعتمد في إنتاجها على الموارد الزراعية، فزيادة توجيه الموارد الزراعية من استعمالها كغذاء نحو استعمالها في انتاج الوقود الحيوي يؤدي الى انخفاض المعروض منها للمحاصيلات الغذائية، وهو ما من شأنه رفع أسعارها في السوق العالمية، إضافة الى التسبب في أزمة نقص الغذاء، ومما يزيد من تعميق أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، هو أن أكبر الدول المنتجة له والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل تعتبر أكبر الدول المنتجة في نفس الوقت لأهم المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح، الذرة، الشعير والسكر، وهذا ما يجعلها توجه جزء كبير وهام من هذه المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي بدل تصديره كغذاء.

خامسا: العوامل المادية والمالية:

يرتبط الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بتوافر الموارد المادية والمالية، وفي هذا الإطار يتوقع أن الدول التي تعطي أهمية استراتيجية للقطاع الزراعي لديها وتوفر له امكانيات مالية هائلة يمكن لها أن توفر الغذاء محليا لأفراد مجتمعها، كما أن التطور الهائل في استغلال الأساليب المستخدمة في القطاع الفلاحي تساهم في الرفع من انتاجيته وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول.

المطلب الثالث: تحديات الأمن الغذائي

هناك بعض العوامل الأساسية المحددة للتحديات التي تواجه الشعوب في تحقيقها للأمن الغذائي متمثلة فيما يلي:[1]

– النمو السكاني العالمي إضافة الى التغيرات الديموغرافية وزيادة الدخول والتوجه نحو المدن كلها عوامل ستؤدي الى زيادة الطلب على الغذاء والتغيرات في أنماطه وزيادة في الاستهلاك، ويؤثر التمدن بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي بالسلب، حيث يؤدي الى تراجعه، وتتجلى الآثار السلبية للنمو والتوسع السكاني على الأمن الغذائي بوضوح في البلدان النامية، أين تكون الحاجة لتحقيق الأمن الغذائي صورة عن محاربة الفقر؛

– التغيرات المناخية: للتغيرات المناخية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على إنتاج الغذاء نذكر منها الاحتباس الحراري الذي يؤدي الى زيادة الكوارث الطبيعية الحادة كالعواصف ، والفيضانات وموجات الحرارة وزيادة مستويات مياه البحر، كل هذا يمثل تهديدا لإنتاج وتوزيع الطعام، ويجدر بنا الإشارة الى أن هذه التغيرات تمثل فرصا أمام انتاج الغذاء في بعض أجزاء العالم؛

– أثار متعلقة بالمحيط: وتتضمن الآثار السلبية المتمثلة في زيادة استغلال وهدر الأراضي والمياه، تجرف التربة والتصحر بالإضافة الى تلوث المياه؛

– محدودية الموارد الأساسية للزراعة؛

– العوامل الاجتماعية: وتتضمن العوامل الاجتماعية حركة التمدن، التغيرات السكانية، تغير أنماط حاجات المستهلك، التفضيلات، الامتيازات، الأذواق والعادات كل هذا يؤثر على الطلب الاستهلاكي لمختلف الأغذية؛

– العوامل الاقتصادية: وتتضمن العوامل الاقتصادية مشاكل التجارة، أسواق الغذاء، العرض والتوزيع والأسعار.

---

[1] ليندة رزقي، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001–2014)**: مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان متطلبات الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23–24 نوفمبر، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 4،5.

وعلى ضوء هذه العوامل نلخص بعض أهم التحديات الناشئة عنها فيما يلي:[1]

- زيادة انتاج الغذاء باستعمال الحد الأدنى من الأرض، المياه، الأسمدة، الطاقة وغيرها من الموارد، وتوزيعه بفعالية أكبر وعلى قدر من المساواة؛
- تقليل إهدار الغذاء، تجنب العمليات الملوثة للمحيط، والعمل على تحقيق إدارة ناجعة لتدوير النفايات؛
- يجب أن يكون الغذاء آمنا ومغذيا وبأسعار معقولة، وأن يتم توريده وتوزيعه بطرق تلبي احتياجات وتطلعات المستهلكين حسب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول العالم، كما يجب أن يتم توعية ومساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات واختيارات غذائية صحيحة؛
- يجب تحقيق توازن بين الاستخدامات المختلفة للأراضي والمياه مع أولويات التنافس، مثل زيادة إنتاج الأغذية على نحو مستدام مع المحافظة على خدمات النظم الايكولوجية التي يعتمد عليها إنتاج الغذاء؛
- يجب العمل على زيادة الانتاجية الغذائية مع مراعاة معايير النظافة والجودة ومكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات والنباتات؛
- وجوب زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي وتطويره، والاهتمام بالبحوث المتعلقة بالتغيرات المناخية؛
- الاهتمام بتحسين الكفاءة التنافسية التبادلية.

[1] لبدة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص5.

خلاصة:

يعتبر الأمن الغذائي غاية الحكومات كلها تسعى لتحقيقها حتى تخرج من مضايق التبعية الغذائية، فهو يتمثل في "قدرة المجتمع على توفير احتياجاته من الغذاء وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، هذه الاحتياجات يتم توفيرها إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات وتظهر مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال قدرته على مسايرة الطلب المتزايد للسكان على المحاصيل الغذائية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الفلاحي وتطور النمو الاستهلاكي.

الفصل الثالث:

واقع وأفاق الزراعة في الجزائر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي

تمهيد:

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه؛ وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم؛ حيث لا يمكن لأي وهذا نظرا لأهميتها في الاستراتيجية التي تتمثل في توفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان وهذا بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات الأخرى والاجتماعية خاصة منها امتصاص البطالة.

والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الاستقلال للرقي بقطاع الزراعة من أجل مسايرة التغيرات الدولية؛ فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة من محاولات الإصلاح كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الفلاحي.

ونظرا لأهمية هذا القطاع والطموحات التي تتوخاها الجزائر، ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل واقع وأفاق الزراعة في الجزائر حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: الموارد الزراعية المتاحة في الجزائر

المبحث الثاني: السمات الأساسية للاقتصاد الزراعي في الجزائر

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: الموارد الزراعية المتاحة في الجزائر

تمتلك الجزائر من الموارد الزراعية ما يؤهلها لأن تنهض بالقطاع الزراعي وتنميته تنمية مستدامة، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الغذائي، حيث يمكن الحكم على أداء القطاع الفلاحي بالاعتماد على جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية في الجزائر

تعتبر الموارد الطبيعية متمثلة في المياه والأراضي الزراعية حجر الزاوية في تحديد الناتج الفلاحي على مدار السنة الزراعية، وفيما يلي خصائص هذه العوامل:

أولا: الموارد الأرضية:

إن الأرض كمساحة تعتبر هي المجال الذي تقوم عليه احياة بكل أشكالها وفعاليتها والأرض تضم سطح التربة مما تحتويه من غطاء متشكل من النبات والمياه التي تتشكل منه، فالأرض هي أحد العناصر الإنتاجية الأساسية من بين عناصر الإنتاج، وهي تمثل القاعدة الأساسية لأي نشاط انتاجي وتزداد أهمية عنصر الأرض في الانتاج الزراعي أكثر من أي نشاط انتاجي أخر، والأرض كرأسمال ثابت لا يمكن زيادته بسهولة، فالتوسع فيه يحدث في المدى الطويل ويحتاج الى عناية وسياسة خاصه بها حتى يصل الى المحافظة على مساحتها الحالية والتوسع في مساحتها المستقبلية.

إن الزراعة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بوسائل النقل والتسويق والتخزين، فكلما تقدمت وتوفرت هذه الوسائل اتسعت المساحة الأرضية المزروعة وازداد النشاط الزراعي والتجاري وازداد التوسع في الأراضي الزراعية، كما يعتبر المناخ من العوامل الهامة والمؤثرة في النشاط الزراعي في الجزائر وهو بحد ذاته يعد من أهم الموارد الطبيعية الجوية تتوقف عليه التنمية الزراعية، فالأرض والمناخ والموارد الطبيعية عامة مرتبطة ارتباط وثيق بالموقع الجغرافي، حيث أن موقع الجزائر القاري في شمال إفريقيا وجنوب أوربا يجعلها تحت تأثير جوي أوربي بارد، وتحت تأثير مناخ صحراوي شديد الحرارة، كما تعتبر كبر مساحة الجزائر وامتدادها الواسع له تأثير في مناخه وتنوعه على مدار السنة، مما يعطيه مرونة كبيرة في تحديد والإمكانيات المتاحة للوسط البيئي الزراعي، الذي يمكن أن يحدد من خلاله أنماط الاستثمار الزراعي[1].

[1] بلقاسم براكنية، الزراعة والتنمية في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص-ص 2-5.

- **الخصائص العامة للمناخ في الجزائر:**

للمناخ الجزائري عدة خصائص تعم معظم أقاليمه وهذا ما يعد عاملا مؤثرا على الإنتاج الزراعي وتتمثل هذه الخصائص في:[1]

- معظم أشهر السنة تكون فيها درجة الحرارة مرتفعة، وخاصة في الجنوب حيث قد تصل درجة الحرارة إلى 50°م؛
- عدم الانتظام في كمية الأمطار وأوقاتها، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن، حيث تتفاوت كميات الأمطار من منطقة الى أخرى، فهي تزيد عن 1000 ملم/سنة خاصة في مرتفعات الأطلس، وفي جنوب الأطلس التي تكون فيه الأمطار ما بين 200-400 ملم/سنة، أما الصحراء فتقل فيها الأمطار عن 200ملم/سنة؛
- سيادة الجفاف حيث يسيطر على حوالي 95 %من مساحة الجزائر، فهو مناخ جاف وصحراوي، نتيجة مؤثرات قارية وضعف المؤثرات البحرية، ويظهر ذلك من قلة الأمطار المتساقطة خلال السنة.

- **البيئة الزراعية في الجزائر:**

للجزائر مساحة شاسعة وإمكانيات ضخمة ومصادر متنوعة وغنية بالموارد الطبيعية والبشرية، مما يجعلها ذات قدرة زراعية هائلة تمكنها من تأمين حاجاتها الغذائية من إنتاجها الزراعي المحلي وبما يتلاءم مع الزيادة السكانية فيها؛ نظرا لتوفر الأراضي الزراعية الجيدة والمناخ الزراعي المناسب والذي يساعد على ظهور التخصصات الزراعية الممكنة، والتوسع والتنوع الزراعي بأشكاله المختلفة، ويمكن الوصول إلى ذلك بالاعتماد على الخصائص البيئية المناخية الزراعية للمناطق المختلفة.

[1] بلقاسم براكتية: تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص6.

الجدول رقم (3–1): يبين المساحة الجغرافية والأراضي الزراعية ألف هكتار

البيان / السنة	2013	2014
الأراضي المزروعة	8461.87	8465.04
المساحة الجغرافية	238174.10	238174.10

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الموارد الأرضية لا تتصف بالثبات، بل تطورت جملة الأراضي الزراعية في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، حيث كانت تقدر الأراضي الزراعية سنة 2013 ب 8461.87 ألف هكتار لتصبح سنة 2014، 8465.04 ألف هكتار.

الجدول رقم (3–2): استخدامات الأراضي الزراعية ألف هكتار

البيان / السنة	الأراضي الزراعية المستديمة	الأراضي الزراعية الموسمية	الأراضي المتروكة (بور)	مساحة الغابات	مساحة المراعي
2013	965.2	4453.22	3043.45	4273.67	32969.44
2014	996.55	4403.94	3065.54	4232.65	32965.97

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية لتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،2015.

نلاحظ من بيانات الجدول أن ما تحقق من زيادة في المساحة المستغلة للزراعة أي جملة الأراضي الزراعية كان سببه الرئيسي الزراعات الموسمية حيث تخضع في التناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات زراعة من النوع النباتي الفصلي (كزراعة البقوليات) أو بأراضي ذات زراعة سنوية (كالحبوب، الخضر الجافة والزراعات الصناعية)، أو زراعات متعددة السنوات (زراعة العلف مثلا)

بينما كانت الزراعات المستديمة وتشير إلى المساحة التي تزرع بمحصول واحد في السنة بصفة دائمة كالأشجار المثمرة والمروج الطبيعية أقل أهمية من سابقتها.

أما المساحة الزراعية المتروكة فهي تمثل مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم إما بسبب عدم كفاية المياه أو لإراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى وبالتالي تتغير مساحة الأراضي المتروكة نقصا وزيادة من عام لآخر وفقا للعوامل والمتغيرات المسببة، فمن خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المتروكة في تزايد حيث قدرت سنة 2013 ب 3043.45 ألف هكتار ثم ارتفعت لصبح 3065.54 ألف هكتار ، ولكن يمكن انتهاج سياسة زراعية معينة لتخفيض مساحة أراضي البور وتخصيصها لإنتاج منتجات ذات أهمية، وتخفيض الواردات الزراعية والحيوانية والتي لها عبء كبير على الميزان التجاري.

أما فيما يخص الثروة الغابية والمراعي فقد أصبح الاهتمام بهذه الموارد من المنظور البيئي من الأمور الهامة والحيوية ومن أولويات اهتمامات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، فهذه الثروة تعتبر محدودة نسبيا في مساحتها وفقيرة في نوعيتها.

لقد ارتفعت المساحة الصالحة للزراعة خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، ويعتبر هذا تطورا هاما لكن أكثر الأراضي الزراعية تزرع مطريا وهذا له تأثير مباشر على تطور الإنتاج الزراعي لأن هذا النوع يتأثر بكميات الأمطار ومواعيدها وتوزيعها الجغرافي.

تعتبر مساحة الجزائر من أكبر المساحات في إفريقيا، إلا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قليلة نسبة إلى المساحة الكلية للوطن والتي تقدر ب 2.381.741 كلم^2، حيث نجد أغلب المساحة المستخدمة للإنتاج الزراعي مخصصة لزراعة الحبوب بأنواعه من القمح والشعير والذرة إضافة الى زراعة البطاطا وغيرها، وهي منتجات أساسية استراتيجية، وكذلك نجد أنها تستحوذ على مساحات كبيرة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب

(المساحة: ألف هكتار) (الانتاج: ألف طن)

متوسط الفترة 2007-2011		2012		2013		2014	
المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
2645.29	3768.73	3063.03	5137.15	2699.25	4912.23	2509.02	3435.23

المصدر: تم إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في انتاج الحبوب سنة 2012 حيث قدر ب 35137.15 ألف ط ن وهذا راجع الى زيادة مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب، لنلاحظ فيما بعد انخفاض مستمر خلال السنوات 2013و2014 وهذا الانخفاض في الإنتاج يقابله انخفاض في المساحة.

ثانيا: الموارد المائية

المورد المائي ضروري للتنمية الزراعية أكثر من أي عنصر إنتاجي آخر، إذ لا يمكن أن توجد أرض زراعية مهما بلغت خصوبتها ومهما تميز موقعها إذا لم تتوفر لها الكميات الكافية من المياه اللازمة لزراعتها، وتعود مصادر الموارد المائية إلى مياه سطحية وجوفية وتتفاوت من حيث وفرتها من منطقة إلى أخرى، ومع التزايد المتواصل في السكان والطلب على المياه لمختلف الأغراض والاستخدامات البشرية تتزايد حدة الخلل بين المتاح والاحتياجات من الموارد المائية، ولقد أصبحت قضية الموارد المائية من القضايا الحيوية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا تبرز أهمية الموارد المائية مستقبلا بالنسبة للتنمية الزراعية

1. تعريف الموارد المائية:

يعتبر الماء من أهم الموارد الموجودة على سطح الأرض، ونعمة من نعم الله التي وهبها لعباده لتقوم الحياة فوق هذا الكوكب، فهو مصدر الحياة والغذاء والدعامة الأساسية لأي مجهودات تنموية، ويتصف مورد المياه كبقية الموارد الاقتصادية، بالندرة النسبية في مكان أو زمان معين رغم أنه متعدد المصادر والاستخدام، مما يتطلب استخدامه استخداما أمثل وتخصيصه تخصيص أمثل بين مختلف استخداماته[1].

كما تعرف الموارد المائية على أنها "حاصل مجموع المياه الجوفية المتجددة والموارد المائية السطحية الداخلية والموارد السطحية الخارجية"[2].

ويمكن تعريفها على أنها "تتمثل في الموارد الطبيعية للمياه والتي يستمد منها الانسان احتياجاته ورغباته في مختلف الأنشطة والتي يمكن أن يتم تحويلها إلى ثروات اقتصادية عن طريق الجهود البشرية ونشاط الانسان ففي المجالات التنموية المتعددة والأغراض الصناعية والزراعية"[3].

---

[1] محمد هبول، مصباح حراق، **كفاءة استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي العربي ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: مداخلة مقدمة** ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، يومي 27-28 ماي 2013، ص 3.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية**، جامعة الدول العربية، السودان، 2010، ص 4.

[3] أحمد بن سليمان الجلاجل، **الواقع التنظيمي لهيئات إدارة المياه ومدى حاجتها لتطوير وتحقيق الأمن المائي في المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 18.

2. خصائص الموارد المائية:

تتميز الموارد المائية بالعديد من الخصائص نذكر منها في النقاط التالية:

- **ندرة الموارد المائية:** تعد الندرة من أهم الخصائص على الاطلاق التي تميز الموارد المائية من الناحية الاقتصادية، ونعني بالندرة أن أغلب الموارد والمصادر المائية محدودة الكمية أو صعبة الحصول عليها، مقارنة مع تزايد عدد السكان ومعدلات استهلاك الفرد مع مرور الزمن، بالإضافة إلى كميات وأعداد السلع المتوقع انتاجها منها[1].

- **الموارد المائية موجودة في كل مكان:** فالموارد المائية موجودة في كل مكان كالهواء وأشعة الشمس ولكن بكميات متفاوتة، بحيث لا يوجد تنافس عليها ولا يكلف الحصول عليها شيئا، ومن ثم لا يصاحب عملية انتاجها أو توزيعها أي مشكلة اقتصادية مما يجعلها سلعة مجانية في بعض المناطق، إلا أن تلوث البيئة وازدياد الطلب عنها ساهم في ندرة المياه[2].

- **الموارد المائية موارد متجددة:** تنقسم الموارد من حيث عمرها الزمني إلى موارد متجددة (غير محدودة الكمية) وموارد غير المتجددة (ناضبة، محدودة الكمية)، ولعل هذا من أهم التقسيمات للموارد من الناحية الاقتصادية لأنه يتعلق بشروط فعالية استخدامها وتخصيصها وكيفية المحافظة عليها، والموارد المائية المتجددة هي الموارد التي تتجدد تلقائيا من ذات نفسها، ولا يؤدي الاستخدام إلى التقليل من الكميات المتاحة منها في المستقبل، بل إن عدم استخدامها في وقت توافرها يعني ضياع منفعتها[3].

- **الموارد المائية قابلة للإحلال والتخصيص:** الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات-الانتاج والاستهلاك-وقابلة للإحلال والتخصص بين مختلف أنواعها، أي أن المورد الواحد يستخدم ويدخل في إنتاج عدة سلع، فالموارد المائية على سبيل المثال تستخدم في الشرب والاستخدامات المنزلية وفي الري الزراعي وتربية الحيوانات وفي الصناعة كوسيلة للطاقة والتبريد والتسخين والنظافة، وهكذا تتعدد استخدامات المياه كمورد انتاجي أو استهلاكي[4].

---

[1] رمضان محمد مقلد، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 112.

[2] كامل البكري، أحمد مندور، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية، لبنان، 1999، ص 10.

[3] كيندة زلبخة، حسيني ابتسام، **التسعير الاقتصادي للموارد المائية ما بين إشكالية السعر وحقيقة القيمة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ميلة، يومي 27 -28 ماي 2013، ص 13.

[4] رمضان مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3. الموارد المائية المتاحة في الجزائر:

تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم من حيث الإمكانات المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى لندرة المائية التي يحددها البنك الدولي ب 1000 م^2/ فرد في السنة.

يمكن تصنيف الموارد المائية المتاحة في الجزائر إلى نوعين التقليدية منها وغير التقليدية والتي تتميز بصفة عامة بالفوضى في التوزيع إضافة إلى الندرة.

3-1 الموارد المائية التقليدية: وهي الموارد المائية التي يمكن استخدامها مباشرة للإنسان أو الحيوان أو النبات دون إجراء أي عمليات كيميائية أو بيولوجية عليها وتتمثل فيما يلي:

- **الأمطار:** تشكل الأمطار إحدى المصادر الأساسية للموارد المائية السطحية (الأنهار، الوديان الموسمية ودائمة الجريان) كما تمثل المصدر الرئيسي للمياه الجوفية والمتجددة، وتعد الأمطار المصدر الرئيسي لإنتاج الغابات والمراعي والمحاصيل المطرية، ومن خصائصها أنها تحتاج لدراسة من موسم إلى اخر ومن سنة إلى أخرى، لأنها تنعكس مباشرة على طبيعة وسريان المياه السطحية والجوفية المتجددة، وتحدد كمية المياه التي يمكن الحصول عليها على شدة الأمطار وعلى زمن وفترة التسلل والعوامل المناخية المؤثرة على الأمطار، وطريقة تجميع المياه وحفظها وسبل الاستخدام ونوعية المياه المجمعة.

رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر حوالي 2.4 مليون كلم^2 إلا أن 93 % من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 % ، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م ^{3} بنسبة 92 % ، لكن غالبية هذه المياه تنصرف إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة، حيث معدل التبخر يبلغ 120 ملم/سنة على الساحل، ثم يتدرج بالزيادة حتى يصل إلى 2500 مم في السنة في أقصى الجنوب، إن توزيع معدلات التساقط السنوي في الجزائر يتناقص في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب موزعة كما يلي:[1]

- **من الشمال إلى الجنوب** :فالأطلس التلي يتلقى كمية من الأمطار تتراوح ما بين 400 و900 مم سنويا، وقد تفوق 1000 ملم فوق المرتفعات الجبلية الشمالية، أما في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فيتراوح المعدل السنوي للأمطار ما بين 250 و400 ملم، باستثناء بعض المرتفعات والتي تتلقى ما بين 400 و600 ملم بسبب عامل الارتفاع، ثم تبدأ بالتناقص من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وهي تقل عن 200 ملم في

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: ص 104، 105.

السنة، أما الصحراء الجنوبية فأمطارها ترتبط بأمطار المنطقة المدارية، ولذلك فهي أمطار صيفية وقليلة هي الأخرى.

- **من الشرق إلى الغرب** :يعتبر تناقص المطر من الشرق الى الغرب من أهم خصائص المناخ الجزائري، ويمكن تفسير هذا التناقص بكون جبال الأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الإيبرية تعترض الرياح المحيطية الممطرة، كما أن ارتفاع الجزائر الشرقية يفوق ارتفاع الجزائر الغربية.

والزراعة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على مياه المطر لكن الاعتماد عليها في عملية الري قد تؤدي إلى مخاطر كبيرة، لأن الجزائر تتميز بتنوع مناخها والأمطار المتهاطلة على الأراضي الجزائرية تمتاز بعدم انتظام تساقطها خلال أشهر السنة، حيث أنها تأتي عادة في أواخر فصل الخريف بعد عدة شهور من الجفاف فتشكل بذلك وديانا قوية، ومع نقص الحرث العميق فإن فرص امتصاص الماء تقل إلى حد كبير، وبالتالي تكون عرضة للجفاف بسرعة، وكذلك ما تسببه من انجراف للتربة الزراعية وزيادة الأوحال في السدود، أما عدم انتظامها من سنة إلى أخرى، يؤثر على الجانب الكمي و النوعي في الإنتاج من سنة إلى أخرى[1].

- **المياه الجوفية:** هي مياه الأمطار المخزنة في جوف الأرض وهي غير متجددة[2]، كما أنها المياه المتسربة من خلال الطبقات الأرضية السطحية المنفذة إلى باطن الأرض، حيث تتجمع فوق طبقة صماء مكونة بذلك التكوينات الجوفية، كما تعرف المياه الجوفية بأنها المياه الموجودة في تكوينات جوفية تحت سطح الأرض أو هي المياه المخزنة في طبقات تحت الأرض والتي جرى ترسيبها عبر مسام الصخور عبر مئات وآلاف السنوات[3].

تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر ب 7 مليار م^3 في السنة مقسمة إلى مليار م^{3}موجودة شمال الجزائر وتستغل بنسبة تفوق 90 %، و5 مليار م^3 في السنة موجودة في الجنوب والتي لا يستغل منها سوى 1.7 مليار م^3/السنة، وتشير التقديرات الجيولوجية إلى وجود 147 طبقة مائية و23000 بئر عميق و 9000 ينبوع بالإضافة الى 60000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات، وعلى عكس المياه الجوفية

---

[1] اعمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004 س، ص 21،22.

[2] مولي فرحات، بوعكريف زهير، **ترشيد استخدام مياه الري كوسيلة لدعم وتحقيق الأمن المائي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، يومي 27-28 ماي 2013، ص 4.

[3] محمد خميس الزوكة، **جغرافية المياه**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 270.

الموجودة في الجنوب التي تعد مياهها غير متجددة فإن الاحتياطات الموجودة في شمال البلاد قابلة للتجديد وتبين الأرقام المقدمة من طرف الخبراء أن حجم المياه الجوفية غير المستغلة في الجزائر تقدر ب 20 ألف مليار م^3 بالمناطق الجنوبية[1].

- **المياه السطحية:** تشكل المياه السطحية النسبة الكبرى في الحصول على المياه وتضم في مجملها الأنهار والبحيرات والأنهار الصغيرة والبحار والمحيطات والجداول التي تنتج عن الينابيع: ومجاري السيول الناتجة عن الأمطار والمياه الناتجة عن جريان الأودية والشعاب الناشئة عن هطول الأمطار، والتي تتجمع في بحيرات خلف السدود التي يتم إنشاؤها لهذا الغرض ويمكن أن تتجمع في منخفضات طبيعية أو صناعية على سطح الأرض، كما تشمل الثلوج بأعلى قمم الجبال والوديان، وتعتبر الجزء الأكبر من مصادر المياه التقليدية[2].

وتتمثل المياه السطحية في الجزائر في المجاري المائية المجمعة في شكل أنهار وأودية يرتفع منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تصب فيها ينابيع متجددة، وتقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر ب 12,7 مليار م^3 في السنة موزعة جغرافياً على الشمال ب 11,98 مليار م^3 في السنة، وعلى الجنوب ب 8 مليارات م^3 في السنة، وتضم المياه السطحية في جزائر17 حوضاً مائياً تقع ضمن ثلاث مجموعات:[3]

- **أحواض جبال الأطلس التلي:** وتبلغ مساحتها نحو130 ألف كلم^2 وتستوعب حوالي 12مليارم^3، ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين 400-1500 ملم في السنة.
- **أحواض السهول العليا:** وتبلغ مساحتها نحو 100 ألف كلم ^{2} وتستوعب حوالي 750 مليون م^3، ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين 300-400 ملم في السنة.
- **الأحواض الصحراوية** :وتبلغ مساحتها نحو 1000 ألف كلم^2، وتستوعب حوالي 700 مليون م^3، ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين 100-300 ملم في السنة.

---

[1] هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 74 : 75، 2016، ص 50.

[2] منير لوج، **سياسات التسعير المائي أداة لترشيد الطلب على الموارد المائية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، يومي 27-28 ماي 2013، ص 4.

[3] هشام بن حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

3-2 المصادر غير التقليدية :

هناك مجموعتين من الموارد غير التقليدية للمياه نذكر:

- **تحلية مياه البحر:** يقصد بتقنية تحلية المياه على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحر والمحيطات وتحويلها إما إلى مياه صالحة للشرب، وإما الإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي وري المساحات الزراعية، أو في العمليات الصناعية المختلفة[1]، وتختلف مواصفات المياه المستخدمة في كل استعمال من هذه الاستعمالات من حيث نسبة الملوحة المسموح بها حتى يكون الاستخدام صالحا وآمنا[2].

وتجربة الجزائر في هذا المجال كانت في ثلاث مناطق صناعية وهي أرزيو، سكيكدة و عنابة، وتعود إلى بداية الستينيات، إلا أن محطات التحلية هذه لا تسمح في الحالة القصوى إلا بتحلية 18 مليون م^3 في السنة، عندما ارتأت سلطات المياه في الجزائر بأن زيادة الأحجام المائية لا تكون إلا بزيادة مياه الأمطار والأنهار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية ومناخية لا يمكن التحكم بها، فكان لزاماً عليها اللجوء إلى تحلية مياه البحر خاصة مع شساعة الشريط الساحلي والذي يبلغ 1200 كلم، حيث يسمح تطوير تحلية مياه البحر بتأمين تزويد المدن الكبرى بمياه الشرب وإعادة توجيه الموارد التي تتوفر عليها السدود الواقعة شمال البلاد إلى المناطق التي تعرف عجزاً في التزويد بماء الصالحة للشرب إضافة إلى تطوير نظام السقي ومنطقة الهضاب العليا[3].

- **معالجة المياه المستعملة:** إن الأهداف المرجوة من عملية معالجة وتصفية المياه المستعملة تتركز حول الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى توفير مياه جديدة غير تقليدية تستخدم في مجالات مختلفة وخاصة في مجال الزراعة، وتعتبر أحجام المياه المعالجة في الجزائر ضعيفة جداً حيث أن معظم المياه المستعملة يتم صرفها في البحر بالنسبة إلى التجمعات السكنية الساحلية، وفي الأودية بالنسبة إلى باقي التجمعات، ويبلغ حجم المياه المعالجة ب 75 مليون م^3 أي بنسبة 10 % من إجمالي حجم المياه المستعملة في حين أن طاقة المحطات المخصصة للتصفية تبلغ 760 مليون م^3 يعني أنها تستعمل بنصف طاقتها[4].

---

[1] عصام الدين خليل حسن، **الموارد المائية**، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 20.

[2] يحي عبد المجيد، **تكنولوجيات التحلية بالتناضح العكسي**، مجلة العلوم والتكنولوجيا، الكويت، 1998، ص 63.

[3] هشام بن حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[4] المرجع نفسه، ص 51.

المطلب الثاني: الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية جوهر ومحور ارتكاز عملية التنمية حيث تهدف إلى إشباع متطلبات الأفراد وتحسين أحوالهم المعيشية، كما يعتبر العنصر البشري الأداة الفعالة والمسؤولة عن عملية التنمية واستخدام وتوظيف مختلف الموارد الأخرى للحصول على المنافع المتولدة عنها من السلع والخدمات، فإن الكثافة البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تتميز به من الخصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمية ونوعية عبر الزمن يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا معيقا لها، حيث تعتبر التنمية البشرية و تحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية في أي دولة[1].

وتتمثل الموارد البشرية في اليد العاملة الفلاحية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين العوامل الأساسية في الإنتاج، إذ بدونه لا يمكن القيام بأي عملية إنتاجية رغم توفر العوامل الأخرى (رأس المال والأرض...)، والشكل الموالي يبين عدد السكان الريفيين إلى اجمالي عدد السكان:

الشكل رقم (3-1): تطور عدد السكان الريفيين وإجمالي عدد السكان

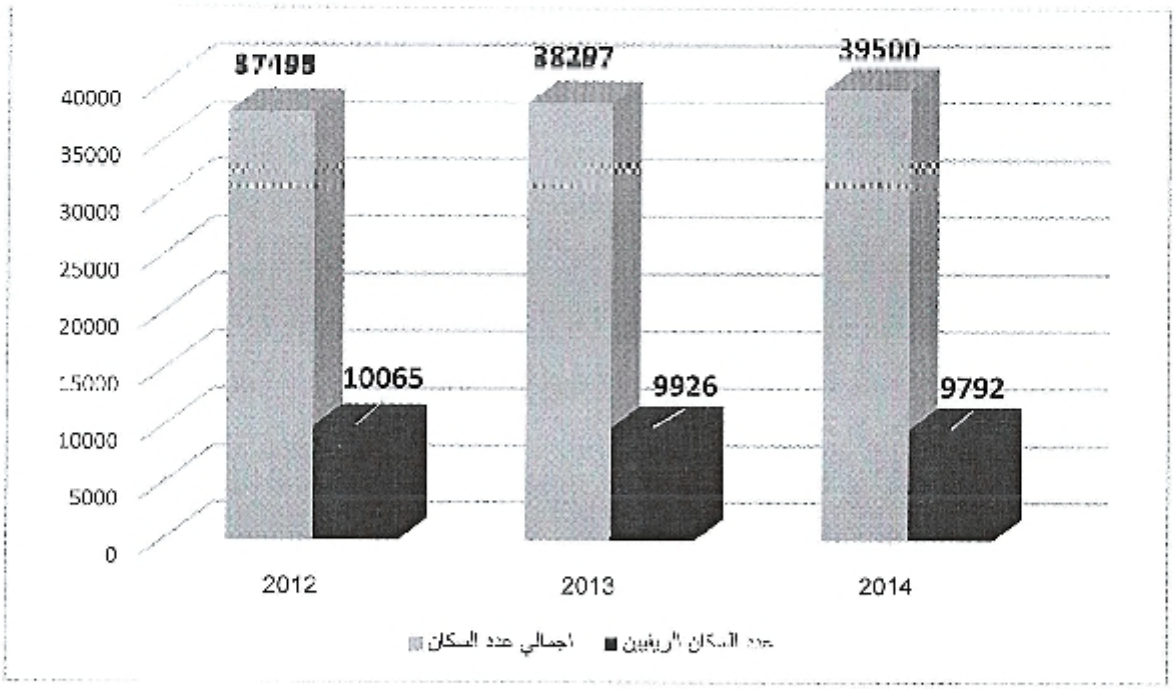

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية، 2015.

[1] أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 29.

مما سبق نلاحظ أن إجمالي عدد السكان الكلي في تزايد مستمر على عكس عدد السكان الريفيين الذي عرف انخفاض ملحوظ ومستمر وهذا راجع إلى تزايد عمليات النزوح الريفي إلى المدن بسبب عدم توفر المرافق الضرورية لحياة كريمة، وكذلك بسبب احلال الآلات الفلاحية مثل الحاصدات محل اليد العاملة كون أن أغلب سكان الريف يمارسون مهنة الزراعة.

يتوزع عدد السكان الإجمالي المقدر في عام 2014 بنحو 39500.00 ألف نسمة بين الريف والحضر وتقل نسبة سكان الريف إلى سكان الحضر في الجزائر حيث تراجعت نسبة سكان الريف في عام 2014مقارنة بالسنوات السابقة (2012-2014) وهذه النسبة في تناقص مستمر نتيجة للهجرة من الريف إلى المدن لبطء أو ضعف خطط التنمية في المناطق الريفية.

تعتبر اليد العاملة الزراعية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الزراعية في الجزائر، والجدول الموالي يبين القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية:

الجدول رقم (3-4): القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية ألف نسمة

البيان السنة	2012	2013	2014
القوى العاملة الكلية	11423.00	11964.00	11453.00
القوى العاملة الزراعية	2476.50	2528.90	2550.60

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية ،2015.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن القوى العاملة الكلية في تذبذب على عكس القوى العاملة الزراعية التي شهدت ارتفاع ملحوظ وهذا راجع الى المكاسب التي حققتها في هذه السنوات.

المطلب الثالث: الموارد الحيوانية

تؤدي الثروة الحيوانية أدوارا هامة كثيرة من بينها توفير فرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته ودورها كمستودع للثروة وكشكل من أشكال التأمين وإعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الزراعية وتحسينها بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في التخلص من الأعشاب الضارة، كما أن مخلفات الثروة الحيوانية يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة، مما يساهم في إرساء الأمن الغذائي، وللثروة الحيوانية أيضا أهمية ثقافية، فملكية الثروة الحيوانية تشكل أساسا لتمسك بالعادات والتقاليد في المجتمع.

ولقد قام الاقتصاديون المهتمون بالاقتصاد الزراعي على تصنيف الحيوانات المزرعية حسب موقعها من الإنتاج إلى مجموعتين :حيوانات الإنتاج التي تكون الغاية من تربيتها الحصول منها على منتجات استهلاكية كاللحوم والحليب والبيض، وحيوانات العمل التي تكون الغاية من تربيتها العمل على انجاز العمليات الزراعية، والجدول التالي يمثل تطور أعداد الحيوانات في الجزائر:

الجدول رقم (3-5): أعداد الحيوانات في الجزائر

ألف رأس

السنة / البيان	متوسط الفترة 2007-2011	2012	2013	2014	المجموع
الأبقار	1226.70	1843.94	1909.46	2049.65	7029.75
الأغنام	21632.76	25194.00	26572.98	2780.73	52260.47
الماعز	4049.93	4595.00	4910.70	5129.84	18685.47
الجمال	304.06	340.00	344.02	354.47	1342.55
الخيول	45.00	46.00	45.00	42.01	178.01
المجموع	27258.45	32018.94	33782.16	20713.4	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية،2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة، وتعد تربية الأغنام نمطا معيشيا هاما في مناطق الريف حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث عددها مقارنة بباقي أعداد الحيوانات الأخرى، حيث بلغ اجمالي عدد الوحدات الحيوانية سنة 2013 حوالي 26572 مليون رأس مقارنة مع حوالي 25194 مليون رأس سنة 2012، لتنخفض سنة 2014.

أما كل من الأبقار والماعز والجمال فقد عرفوا زيادة معتبرة في أعدادها، على عكس أعداد الخيول التي عرفت انخفاض مستمر ابتداءا من سنة 2013.

وتكمن العقبات التي تعيق تحقيق تنمية فعلية في قطاع الثروة الحيوانيه والمنتجات الحيوانية بشكل خاص في الاعتماد على الرعي التقليدي وتدني نوعية السلالات نضعف برامج التحسين الوراثي وتنمية الأنواع التي تتميز

بها المنطقة، وتخلف مراكز بحوث الإنتاج الحيواني ومراكز الرعاية البيطرية، وغياب الارشاد والتدريب للمربين، ونقص الموارد العلفية وضعف قنوات التصنيع والتسويق للمنتجات الحيوانية[1].

المطلب الرابع: الموارد المادية الزراعية

تعتبر الموارد الأساسية مهمة في زيادة الإنتاج الزراعي ورفع من مردودية الهكتار من الأراضي الزراعية، وقد تؤدي إلى التوسع الزراعي للإنتاج وإلى تنمية هذا القطاع الحيوي وتطوره الذي يتطلب بالإضافة إلى الموارد الأساسية من موارد طبيعية وموارد بشرية وحيوانية هناك موارد مساعدة تمكن من الاستخدام الأفضل للوسائل المتاحة وتتمثل في:

أولا: العتاد الفلاحي:

تبرز أهمية العتاد الفلاحي من خلال تأثيره الشديد على مستوى الإنتاج والذي يكمن في انخفاضه أو ضياعه الكامل، ومن أجل ذلك يجب احترام المواعيد الدقيقة لاستعماله وخاصة في الظروف المناخية التي لها تأثير على الموسم الزراعي والتي لا تسمح بأي تأخير أو تقدم أو نسيان في العمليات الزراعية، فالعتاد الزراعي ضروري لما يقدمه من فعالية في العمل الإنتاجي وذلك من حيث:[2]

- سرعة تنفيذ الأعمال الزراعية واحترام مواعيد البذر والحرث الحصاد.... إلخ .
- كفاءة العتاد الفلاحي في إعداد التربة وتهويتها كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت التربة.
- تحسين العمليات الزراعية الأخرى.

والجدول الموالي يبين تطور العتاد الفلاحي والمتمثل في الجرارات الزراعية بالإضافة إلى الحاصدات الزراعية في الجزائر للفترة الممتدة من 2007 إلى 2014:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 35، 2015، ص73.

[2] اعمر عزوني، مرجع سبق ذكره، ص143.

الجدول رقم (3-6): تطور عدد الآلات الزراعية العدد بالوحدة

البيان / السنة	متوسط الفترة 2007-2011	2012	2013	2014
الجرارات الزراعية	104409	102055	103635	105789
الحاصدات الزراعية	12129	9521	9619	9713

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية، 2015.

ان النظام الزراعي في الجزائر يستخدم نسبة عالية من الجرارات الزراعية وهذا ما نلاحظه من خلال معطيات الجدول، حيث قدرت سنة 2013 ب 103635 وحدة لترتفع سنة 2014 لتصبح 105789 وحدة، وربما يعود السبب الى زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، على عكس الحاصدات الزراعية التي عرفت تراجع ملحوظ في أعدادها وقد يعود السبب الى تغير المناخ وتأثيره السلبي على الزراعة أو بسبب تلف المحاصيل.

ثانيا: استخدام الزراعة للأسمدة:

تعاني الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر من نقص في درجة الخصوبة نتيجة لفقدان التربة للعناصر الغذائية الأساسية التي تحتاجها مثل الفوسفات والأزوت، لذا أصبح من الضروري التوسع في استعمال الأسمدة في الزراعة من أجل الوصول إلى الإنتاج والإنتاجية في المحاصيل الزراعية بمحصول أفضل، والجدول التالي كميات استخدام الزراعة للأسمدة للفترة الممتدة من 2007 إلى 2014 كالتالي:

الجدول رقم (3-7): استخدام الزراعة للأسمدة ألف طن

البيان / السنة	متوسط الفترة 2007-2011	2012	2013	2014
الأسمدة الأزوتية	900.00	900.00	900.00	900.00
الأسمدة الفوسفاتية	800.00	800.00	800.00	800.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية، 2015.

من معطيات الجدول نلاحظ أن الزراعة الجزائرية مع مرور السنوات وتطور الزراعة الا أنها لم تشهد تطور وزيادة في استخدام الأسمدة، حيث استمرت في الثبات خلال هذه السنوات الأمر الذي يؤدي الى تدهور انتاجية الزراعة في الجزائر وانخفاض في المحاصيل.

المبحث الثاني: السمات الأساسية للاقتصاد الزراعي في الجزائر

تعتبر المسألة الزراعية في الجزائر مسألة اقتصادية واجتماعية مترابطة تتعامل مع الموارد البشرية وتحسين حياة الفلاح في الوقت نفسه الذي تتعامل فيه مع الموارد المادية من أجل تطويرها وتحسين أساليب استخدامها، إضافة إلى ذلك فإنه يقع على عاتق القطاع الفلاحي في الجزائر تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان ومساهمته في دعم نمو الناتج الداخلي الخام وفي توظيف فرص عمل جديدة والإسهام في تحقيق جزء من موارد العملة الصعبة من خلال التصدير .

المطلب الأول: أهمية الزراعة في الجزائر

تلعب الزراعة أدوارا هامة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الشعوب باعتبار أن الدور يعني ما يمكن أن تقدمه الزراعة للناس وما يتوقعوه منها من اشباع لحاجاتهم كنشاط اقتصاد بالإضافة إلى أن الزراعة ذات أهمية كبيرة في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج اليه المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية الأخرى التي تعتمد في بقائها على توفر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار والتكاثر وعدم الانقراض وفيما يلي نتناول أهمية الزراعة:

أولا: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم (3-8): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي

الوحدة

السنة / النسبة	2010	2013	2014	2015
النسبة	8.5	9.9	10.3	11.5

المصدر: ملاحق [معطيات، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016 .

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن هناك تطور ملحوظ ومستمر في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المذكورة، حيث نجد أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع دائم فقد قدرت سنة 2010 بـ 8.5 أما سنة 2013 فقدرت بـ 9.9 وهذا ما يدل على تزايد أهمية الزراعة في الجزائر والتوجه إلى الاهتمام بها في السنوات الأخيرة.

ثانيا: توفير الأيدي العاملة:

تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل: خاصة أنه لا تتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما تستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة استيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة[1]، ففي الجزائر يستوعب القطاع الزراعي نسب معتبرة من العمالة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-9): العمالة الكلية والقوى العاملة في الزراعة ألف نسمة

البيان / السنة	2012	2013	2014	معدل النمو 2014 -2013
العمالة الكلية	16.456	16.859	17.137	1.6
العمالة الزراعية	3.368	3.387	3.401	0.4

المصدر: ملاحق احصائية: منظمة الأغذية والزراعة: قاعدة البيانات، 2016.

المطلب الثاني: تحديات الزراعة في الجزائر

تعاني الزراعة في الجزائر من عدة مشاكل وتحديات وأهم تلك المشاكل نذكر ما يلي:[2]

- ضعف تأطير الايدي العاملة في الفلاحة وعدم تدريبهاعلى تكنولوجيا الزراعة الحديثة؛
- صغر المساحة الزراعية وغلبة الطابع الصحراوي على المساحة العامة؛
- قلة الموارد المائية، فقد بلغ العجز المائي في الجزائر 15.7 مليار متر مكعب؛
- ضعف مساهمة الزراعة في الدخل المحلي الخام؛
- الكوارث الطبيعية كالجفاف، تذبذب الأمطار، التصحر، الفيضانات؛
- ومهما تكن طبيعة هذه المشاكل، فإن القطاع الزراعي في الجزائر – كشأن القطاع الزراعي في أغلب الدول العربية–يعيش كثيرا من المشاكل سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية، والنتيجة كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كما ونوعا، مما يترك أثره المباشر على الأمن الغذائي؛

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] عائشة العابز، زكية محلوس، **الآثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014، ص 51.

– ان الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي، وخاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، ومن أهم السلع الزراعية الغذائية ضمن مجموعات تبعا لوتيرة الإنتاج المسجلة وهي:

- مجموعات متناقصة الإنتاج: لقد بينت المؤشرات الرقمية أن خاصية التراجع المستمر ليست واردة وربما تكون قد سجلت في فترة زمنية محددة بالنسبة إلى الكروم عندما تم نزع الأصناف المستعملة في إنتاج الخمور؛
- مجموعة مستقرة الإنتاج: وهما سلعتا اللحوم البيضاء والبيض؛
- مجموعات متزايدة الإنتاج :كالخضيات والتمور؛
- مجموعات متذبذبة الإنتاج: تبدو هذه الحالة هي التي تطبع إنتاج وإنتاجية أغلب المحاصيل الغذائية التي يمكن اعتبارها سلعا استراتيجية ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي؛

وبناء على هذه المعطيات لا توجد قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي، وهذا الميل يعمق اتساع الفجوة الغذائية، ويعني استحالة الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المدى القريب.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية الزراعة في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[1]

– يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي، من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد، وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا؛

– ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض والتي من شأنها أن تحقق ميزتين:

- **الميزة الأولى** :توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين؛

[1] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، 2013، ص 110.

- **الميزة الثانية** :توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية، وضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي:

- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه؛
- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه، والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مركز التكوين بالواقع الفلاحي، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة؛

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض، وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

إن انعدام الأمن الغذائي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافي، حيث عانى من التهميش في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي بصفة عامة.

المطلب الأول: واقع الإنتاج والاستهلاك الفلاحي في الجزائر

أولا: الانتاج الفلاحي في الجزائر:

يلعب الإنتاج الزراعي دور مهما في اقتصاديات أي بلد لارتباطه بحياة سكانه أولا ولأنه من مصادر النشاط الاقتصادي المهمة ثانيا، وخصوصا إذا كان الانتاج يتعلق بمحاصيل رئيسية.

تتميز السلع الغذائية بالتنوع والتعدد، ولكن يمكن تقسيمها بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين وهما ذات الأصل النباتي وذات الأصل الحيواني، ولا يقل أحدهما عن الآخر أهمية في التوعية الغذائية المتوازنة، وتعد تركيبة انتاج السلع الغذائية مهمة في الغذاء الأساسي للسكان.

1. **انتاج السلع الغذائية النباتية:** لقد عرف الانتاج النباتي في السنوات الأخيرة عدة تغيرات في محاصيله الزراعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-10): تطور المساحة الزراعية لبعض المنتوجات الزراعية

هكتار

المنتوج / السنة	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعة السبانخ	الحمضيات	الكروم
2009	3175919	229	67448	393554	50567	69110
2010	2856190	174	74220	429417	53977	69224
2011	2584195	340	87296	449258	55227	72042
2012	3061498	1535	85295	468262	57157	68669
2013	2708880	372	84993	504755	57479	68564
2014	2507955	1058	90507	499103	59151	66417

المصدر: يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر-دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2014/2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص170.

من الجدول أعلاه يتضح أنه تم تخصيص مساحة أكبر لزراعة الحبوب بنوعيها (الشتوية والصيفية) مقارنة بباقي المنتجات الزراعية الأخرى، فمن مجموع الأراضي المستخدمة للزراعة خصصت لها مساحة 2509013 هكتار سنة 2014، وعليه فإن الحبوب تعتبر من أهم المحاصيل الغذائية في الجزائر، ثم تليها زراعة البقول الجافة حيث تم تخصيص لها مساحة 499103 هكتار، مع انخفاض المساحة المخصصة لزراعة كل من البقول الجافة والكروم والحمضيات.

الجدول رقم (3-11): انتاج بعض الحبوب في الجزائر — مليون طن

السنة / البيان	متوسط الفترة 2007-2011		2012		2013		2014	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
القمح	1647.12	2411.68	1945.78	3432.23	1727.24	3299.05	1651.31	2436.20
الشعير	928.09	1277.08	1030.48	1591.72	897.72	1498.64	791.84	939.40
الذرة الشامية	0.20	0.83	0.69	1.75	0.37	1.24	0.99	2.57
الذرة الرفيعة	0.11	0.98	0.85	1.75	0.00	0.01	0.08	0.46

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية، 2015.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القمح يحتل المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب، فقد شهد ارتفاع ملحوظا سنة 2012 حيث بلغ 3432.23 مليون طن مقارنة بالفترات التي سبقتها، ومن الجدول نلاحظ أيضا أن إنتاج القمح خلال سنتي 2013 و2014 كان في انخفاض مستمر حيث قدر ب 3299.05، 2436.20 مليون طن على التوالي، وهذا راجع الى انخفاض المساحة الصالحة لزراعة هذا النوع من الحبوب في الجزائر، ثم يليه الشعير الذي حقق هو الأخر إنتاجا لا يستهان به فقد وصل حتى 1591.72 مليون طن سنة 2012.

أما بالنسبة لكل من الذرة الشامية والذرة الرفيعة فيبقى إنتاجهما في الجزائر متواضعا كما توضحه معطيات الجدول.

الجدول رقم (3-12): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية في الجزائر

ألف طن

الفترة / السلع الغذائية	متوسط الفترة 2011-2007	2012	2013	2014
البطاطس	2695.30	4219.48	4928.03	4673.52
البقوليات	61.14	84.29	95.83	93.70
الخضر	7418.57	19402.32	11866.41	12297.73
الفواكه	2552.03	3856.74	4231.63	4205.10
التمور	610.00	789.36	848.20	934.38
المواشي	826.07	1087.83	1204.85	1271.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية، 2015.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج البطاطس قد شهد ارتفاعا كبيرا فقد وصلت حتى 4928.03 ألف طن سنة 2013 لينخفض سنة 2014.

تحتل البقوليات المرتبة الثانية من حيث الأهمية لقائمة الإنتاج النباتي، وهي مكون أساسي من مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري لكونها تشكل مصدر رئيسي للبروتين الذي يحتاج اليه الإنسان في تغذيته اليومية، كما أنها تشكل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري للزراعة حيث تمثل نسبة كبيرة من الواردات الزراعية، ورغم أهميتها إلا أن إنتاجها يتميز بالضعف والتذبذب من سنة لأخرى.

أما فيما يخص إنتاج الخضر قد عرف تطورا ملحوظ لما له من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني حسب النمط الغذائي للمجتمع الجزائري.

بينما نجد أن إنتاج الفواكه والتمور والمواشي قد شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة وتشكل احدى المنتجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية والتي تقلل من العجز في ميزان المدفوعات وتوفر للاقتصاد الوطني العملة الصعبة.

2. **إنتاج السلع الحيوانية**: تشكل المنتجات الحيوانية مصدراً مهماً للبروتين الحيواني، والجدول التالي يبين إنتاج مجموعة من السلع الحيوانية وكذا السمكية في الجزائر.

الجدول رقم (3-13): تطور انتاج مجموعة المنتجات احيوانية في الجزائر ألف طن

السنة / البيان	متوسط الفترة 2011-2007	2012	2013	2014
اللحوم الحمراء	254.82	240.87	242.20	252.64
لحوم الدواجن	220.45	365.40	418.40	463.18
الأسماك	152.17	110.48	104.05	101.58
الألبان	2425.41	3063.84	3400.67	3648.56
البيض	205.45	266.33	299.35	303.03
العسل الطبيعي	3.96	5.24	6.15	5.70

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد عى معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية،2015.

تعتبر صناعة الدواجن من الصناعات المنتشرة في الجزائر نسبة لكفاءة الإنتاج فيها مقارنة باللحوم الحمراء، وانتاجها في ظروف يتم التحكم فيها ولا يكون للتقلبات المناخية أثر فيها، إلى جانب اعتمادها على الأعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية ولاستدامة هذه الصناعة، فإن الأمر يتطلب العمل الجاد على توفير نسبة عالية من مستلزماته وتوضح بيانات الجدول أن نسبة زيادة إنتاج لحوم الدواجن في عام 2014 مقارنة بمتوسط الفترة هي الأعلى مقارنة بنسبة زيادة المنتجات الحيوانية الأخرى، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال الى الزيادة في انتاج البيض، حيث عرف هو الأخر انتعاش ملحوظ خلال هذه السنوات.

وتعتبر الأسماك من السلع التصديرية الأساسية في الجزائر، إذ بلغ إنتاجها110.48 ألف طن في عام 2012، لكن عرف انتاجه انخفاض مستمر حيث قدر سنة 2014 ب 101.58 ألف طن وهي تمثل أقل نسبه سجلتها.

كما نلاحظ من الجدول أيضا أن كل من الألبان والعسل الطبيعي حقق زيادة ملحوظة في الانتاج وهذا راجع الى زيادة اهتمام الفلاحين بتربية النحل وكذا زيادة أعداد الحيوانات.

ثانيا: واقع الاستهلاك الغذائي في الجزائر:

سنتعرض إلى العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء وكذا المتاح منه:

1. العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء: ومن العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء نذكر أهمها في الاتي:

- **أسعار السلع الغذائية:** تؤثر الأسعار بصورة مباشرة في النمط الاستهلاكي من السلع الغذائية وبخاصة تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية التي ما زالت معدلات الاكتفاء الذاتي منها قليلة كالحبوب والزيوت النباتية والسكر[1].

تتأثر الجزائر تأثيراً مباشراً نتيجة للحجم الكبير من واردات السلع الغذائية- والتي بلغت سنة 2014 (9427.49 مليون دولار)- بأي تغير يطرأ على الأسعار العالمية للسلع الغذائية وبخاصة الحبوب، وفي حالة الارتفاعات الكبيرة للأسعار وتقلباتها تنخفض قدرات الجزائر من حيث إتاحة الغذاء لتعذر تحملها لفواتير كبيرة لواردات نظراً للقدرات الاقتصادية والمالية غير الكبيرة، والجدول الموالي يمثل الرقم القياسي لسعر الغذاء.

الجدول رقم (3-14): الرقم القياسي لسعر الغذاء في الجزائر

2011	2012	2013	2014	2015
166.5	188.0	193.6	187.7	192.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي، جامعة الدول العربية، 2014.

تشير الإحصاءات إلى استمرار اتجاه أسعار السلع الغذائية في الجزائر نحو التصاعد وبمعدلات متفاوتة. حيث قدر الرقم القياسي لسعر الغذاء سنة 2012 ب 188.0 ليرتفع سنة 2013 الى 193.6، الأمر الذي سيؤثر على قدرة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود في الحصول على المواد الغذائية الازمة للحياة اليومية.

- **مستويات دخول الأفراد:** تتأثر أنواع وكميات السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعوامل أخرى[2]، كما تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وخاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود[3]، والجدول التالي يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2012، ص 31.

[2] مرجع نفسه، ص 32.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2014، ص22.

جدول رقم (3-15):متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي		
2012	2013	2014	2012	2013	2014
5542.65	5468.20	5401.09	488.97	537.21	556.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية،2015.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث، على عكس متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي عرف تزايد ملحوظ خلال السنوات الثلاث، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنة 2012ب 488.97 دولار أمريكي ليرتفع سنة 2013 الى 537.21 دولار أمريكي، وهذا يدل على تطور الزراعة وزيادة الاهتمام بها.

- النمو السكاني والإنتاج الغذائي

يؤثر النمو السكاني في إمكانية الحصول على الغذاء من خلال زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، وبخاصة السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والزيوت والسكر واللحوم ويستلزم الأمر النهوض بالإنتاجية الزراعية من خلال صياغة استراتيجية للنهوض بالبحث ونقل التكنولوجيا الزراعية يكون فيها القطاع الخاص شريكاً أساسياً، وتحدد له موازنة سنوية لمشاريع البحث ونقل التكنولوجيا فقط، ولا تستدعي الحاجة لإنشاء أجهزة جديدة لوجود مراكز متميزة للبحث ونقل التكنولوجيا يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ هذه الاستراتيجية[1].

- تكاليف إنتاج السلع الغذائية

يؤثر ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الغذائية مباشرة على أسعارها وبالتالي يؤثر في قدرات المستهلكين في شأن الحصول عليها .وقد اتجهت تكاليف إنتاج بعض السلع الغذائية .ويرجع ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وبخاصة البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية .ولا تقتصر آثار تقليل تكاليف إنتاج السلع الغذائية على أسعار المنتج وزياده تمكين المستهلكين من الحصول عليها، وإنما تمتد إلى تشجيع

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2012، ص 33.

صغار المنتجين على استخدام حزم تقنية مناسبة (بذور محسنة، أسمدة كيماوية،... إلخ) من شأنها زيادة الإنتاجية[1].

2. **المتاح للاستهلاك من الغذاء:** يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الإمدادات أو المعروض سواء كان مصدرها انتاج محلي أو الواردات أو كلاهما معا فضلاً عن التغير في المخزون[2]. ويتمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافاً إليه كمية الواردات ناقصاً كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة[3]، والجدول التالي يوضح المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2012)، مرجع نفسه، ص 34.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2014، ص 23.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الجدول رقم (3-16): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية ألف طن

البيان / السنة	2013	2014
جملة الحبوب	**12413.41**	**15865.74**
-القمح والدقيق	8121.25	9853.23
-الذرة الشامية	2278.30	4110.61
-الأرز	86.47	117.31
-الشعير	1806.92	1709.62
البطاطس	**5002.13**	**4796.46**
جملة البقوليات	**281.72**	**285.82**
جملة الخضر	**11897.60**	**12322.15**
جملة الفاكهة	**4548.83**	**4673.83**
السكر (المكرر)	**856.18**	**1335.56**
جملة الزيوت والشحوم	**726.65**	**871.51**
جملة اللحوم	**709.93**	**794.21**
اللحوم الحمراء	291.53	331.01
اللحوم البيضاء	418.40	463.20
الأسماك	**127.41**	**142.37**
البيض	**299.35**	**303.03**
الألبان ومنتجاتها	**5383.77**	**7227.59**
اجمالي المتاح للاستهلاك	**42246.98**	**48618.27**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2015.

بلغ اجمالي المتاح للاستهلاك سنة 2013 (42246.98 ألف طن) ليرتفع سنة 2014 الى 48618.27 ألف طن، وتشكل مجموعة الحبوب أكبر نسبة من جملة المتاح للاستهلاك، تليها الخضر، والفاكهة، وشهدت المجموعات الغذائية الحيوانية ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المتاح منها للاستهلاك بسبب زيادة الإنتاج والواردات.

المطلب الثاني: محاور الأمن الغذائي في الجزائر

يمكن تحديد محاور الأمن الغذائي من خلال محورين اثنين هما الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي.

أولا: الفجوة الغذائية في الجزائر:

بدأت معالم مشكلة الفجوة الغذائية (العجز الغذائي) في الجزائر تظهر في أوائل السبعينيات، وتفاقمت بعد حيث تسارعت وتيرة الواردات الغذائية من ناحية الكمية والقيمة، وزاد وزنها في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية، وفي المقابل عرفت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية انخفاضا حادا من حيث الكمية والقيمة والأهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات.

وتعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا فيما ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي[1].

وكما تعرفنا على مفهوم الفجوة الغذائية، سنتعرف على الاحتياجات التغذوية التي تعنى بها هذه الفجوة، حيث طبقا لمقاييس منظمة الصحة العالمية فان الفرد يحتاج لكي يؤدي الأعمال اليومية المعتادة وليس –الجهد البسيط –الى ما يقارب 2385 سعرة حرارية في اليوم كما أنه يحتاج الى 65 غ من البروتين يوميا، وهما المعدلان المثاليان لغذاء الفرد، وقد يحتاج الفرد فيما يتعلق بالطاقة الحرارية الى أكثر من هذا المعدل المثالي، حيث يحتاج حوالي 2500 سعرة حرارية في فصل الشتاء، ويمكن اعتبار هذا المؤشر أحد الوسائل المباشرة لتقييم حالة الامن الغذائي في بلد ما[2]، والجدول التالي يبين متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون.

[1] سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 121، 2015.

[2] عبد الله مضحي، **باسم حازم حميد، أحمد محمود فارس**، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005–2015، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 43، 2012، ص 133.

الجدول رقم (3-17): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

البيان / السنة	السعرات الحرارية كيلو كالوري/يوم	البروتينات غ/يوم	الدهون غ/يوم
*2012	3276.6	80.6	71.2
**2013	3270	84	73
***2014	3296.0	92.0	76.6

المصدر: *المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، 2012، ص 38.

المصدر: **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، 2013، ص 26.

المصدر: ***المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، 2014، ص 25.

وبما أن الاحتياجات الاستهلاكية للفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الجزائر قدرت في سنة 2014 ب 3296.0 كيلو كالوري و92.0 غ بروتين و76.6 غ دهون.

سنحاول دراسة واقع الغذاء من خلال تحليل الصادرات والواردات الغذائية:

الصادرات والواردات الغذائية: هناك مؤشرات أخرى تدل على حالة العجز الغذائي، تتمثل في الفارق بين الصادرات والواردات الغذائية، فإن كانت الصادرات أكثر من الواردات دلت على حالة فائض غذائي، وعكس ذلك يدل على حالة العجز الغذائي، وتتفاوت هذه الحالة تبعا للقيمة التي تسجلها كل من الصادرات والواردات.

الجدول رقم (3-18): تطور الصادرات في الجزائر

مليون دولار أمريكي

الفترة / الصادرات	متوسط الفترة 2011-2007	2013	2014
الصادرات الكلية	53847.73	65181.08	62884.29
الصادرات الزراعية	221.78	568.51	772.54
الصادرات الغذائية	113.08	405.70	323.15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الكلية قد بلغت سنة 2014 (62884.29 مليون دولار أمريكي)، حيث شكلت الصادرات الزراعية ما قيمته 772.54 مليون دولار أمريكي وبذلك تفوقت على الصادرات الغذائية والتي قدرت ب 323.15 مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم (3-19): تطور الواردات في الجزائر — مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	متوسط الفترة 2007-2011	2013	2014
الواردات الكلية	37644.11	55213.08	58274.09
الواردات الزراعية	7644.97	17517.58	19409.38
الواردات الغذائية	5633.35	8428.32	9427.49

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية الزراعية،2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الكلية قد بلغت سنة 2014 (58274.09 مليون دولار أمريكي)، حيث شكلت الواردات الزراعية ما قيمته 19409.38 مليون دولار أمريكي وبذلك تفوقت على الواردات الغذائية والتي قدرت ب 9427.49 مليون دولار أمريكي.

ومما سبق نستنتج أن قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر في تطور وتزايد مستمر، دفعت بالجزائر الى مضاعفة حجم الواردات من السلع الأساسية، اذ انتقلت فاتورة الاستيراد 8428.32 مليون دولار أمريكي سنة 2013 الى 9427.49 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

أما الصادرات الكلية بالكاد تغيرت، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 ب 405.70 مليون دولار أمريكي لتنخفض سنة 2014 الى 323.15 مليون دولار أمريكي.

ثانيا: الاكتفاء الذاتي:

توضح معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الأهمية النسبية لحجم الإنتاج في المتاح للاستهلاك منها، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي.[1]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**: جامعة الدول العربية، 2013، ص 32.

- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة :وتتمثل في الفاكهة، الأسماك، الخضر، والبطاطس، والبيض حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين 95.4% و108.7%

- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة :وتشمل اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والألبان ومنتجاتها والبقوليات حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين 50.7% و 83.8%

- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة :وتشمل السكر والزيوت النباتية والحبوب، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين 30.4% و47.0 %

والجدول التالي يبين معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية:

الجدول رقم (3-20): معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ألف طن

السنة / البيان	2013	2014
جملة الحبوب	**39.57**	**42.42**
-القمح والشعير	40.63	24.72
-الذرة الشامية	0.05	0.06
-الأرز	0.0	0.0
-الشعير	82.94	54.95
البطاطس	**98.52**	**97.44**
جملة البقوليات	**34.02**	**32.78**
جملة الخضر	**99.74**	**98.80**
جملة الفاكهة	**93.03**	**89.97**
السكر (المكرر)	**0.0**	**0.0**
جملة الزيوت والشحوم	**14.03**	**8.03**
جملة اللحوم	**93.05**	**90.13**
اللحوم الحمراء	83.08	76.33
اللحوم البيضاء	100	100
الأسماك	**81.67**	**71.35**
البيض	100	**100**
الألبان ومنتجاتها	**63.17**	**50.48**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2015.

وقد شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي تطورات متباينة بين عامي2013و2014، حيث زادت معدلات الاكتفاء الذاتي لجملة الحبوب، واستقرت بالنسبة للحوم البيضاء والبيض، وتراجعت قليلاً لباقي السلع الغذائية الأخرى.

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وتحدياتها

يعتبر الأمن الغذائي في الجزائر مسألة حساسة تتطلب منها وضع استراتيجية ذات تحديات مستقبلية تضمن الغذاء.

أولا: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي:

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا من خلال ما يلي:[1]

- زيادة الإنتاج الزراعي حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري.
- أن التنمية الزراعية تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية.

عند تحليل استراتيجية التنمية الزراعية وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجية وهي:

- شمولية وتكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي؛
- التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛
- دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها؛
- توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة؛

[1] رزيقة غراب، مرجع سبق ذكره، ص، 58 ص59.

- تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز البحوث، وكذا إعداد برامج للتدرب والإرشاد الزراعي؛
- إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن؛
- العمل على تحقيق التكامل الأفقي الرأسي للقطاع الزراعي؛
- إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمر ة: والحما ة الجمر ة ل عض المنتجات الوطن ة التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي؛
- حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة.

ثانيا: تحديات استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر:

إن استراتيجيات الأمن الغذائي في الجزائر تواجه العديد من التحديات المستقبلية والتي يمكن أن نوجزها في:[1]

1) تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي، وضعف الخدمات الزراعية المساندة:

يمثل التحدي الحقيقي للزراعة الجزائرية في القدرة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم في مجالات التطوير التقني للزراعة العربية، إلا أنه كان تقدما محدودًا قياسا لما كان يمكن تحقيقه وقياسا إلى ما تحقق في كثير من الدول النامية الصاعدة، ويُعزى ذلك إلى ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث والإرشاد والتمويل الزراعي ومنظمات المزارعين.إلى جانب التحديات الجديدة نتيجة لاحتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة، خاصة في ظل اتفاقات حقوق الملكية الفكرية.

2) سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى:

تتبنى العديد من الأقطار العربية مفهوما للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار منظور قُطري، ودون إيلاء اهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي المتعلقة بجودة وسلامة الغذاء، واستقرار المعروض من سلع الغذاء في الأسواق، وتأمين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص، ص،7،8.

3) تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي

هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر؛ إذ تم استثمار أموال كثيرة نسبيا في مجالات تنمية الإنتاج دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج؛ مما ينطوي على إهدار شطر كبير من الإنتاج، وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج.

خلاصة:

رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي تحوزها الجزائر في الميدان الفلاحي إلا أنه يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء الصحي لمواطنيه ويتفاقم هذا العجز في المواد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع والذي يكلف الخزائن العمومية الكثير من العملات الصعبة، ورغم تميز الجزائر بتنوع وتباين التضاريس المناخية والبيئية فيها قد يؤثر سلبا على الزراعة في الجزائر، ويساهم هذا التنوع المناخي في تنوع الأقاليم كما أن تقلب الأمطار وتذبذبها من موسم لآخر، وعدم انتظام الهطول الفصلي والشهري في إطار الموسم الواحد، يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية يؤدي الى تذبذب وضعف الانتاجية من حيث العدد أو المردود، هذا إلى جانب رفع درجة المخاطرة في الزراعة المطرية، وعدم القدرة على التخطيط لها وتوقع نتائجها، ويمكن تحسين كفاءة الاستغلال للموارد الزراعية من خلال الاستفادة من التقنية الحديثة واستغلال مساحات شاسعة تقع في المناطق صحراوية المناخ، كما يمكن الاستفادة من مياه الأمطار بالدرجة القصوى من خلال تخزينها وتوجيهها لتغذية المياه الجوفية والحد من تبخرها ومن جريان الضائع .كما يلزم أيضاً الابتعاد عن زراعة الأراضي الهامشية وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، وفي مجال استنباط أصناف أبكر نضجاً وأعلى قدرة على تحمل الجفاف والحرارة والملوحة، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي وباختيار التركيبات المحصولية، ومنع زراعة بعض المحاصيل في المناطق التي تتكرر فيها الظواهر المناخية غير المواتية للزراعة.

الخـــــاتمة

العامة

الخاتمة العامة

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك، يجد مبرراته بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، والتي تدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة، وهذا ما تعبر عنه الزراعة في الدول المتقدمة بصورة أساسية؛ أما بالنسبة للدول النامية فإن اعتبارات أخرى إضافية تعود للمستوى الاقتصادي الذي تعرفه من جهة، ولطبيعة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها العولمة على اقتصاديات مثل هذه الدول من جهة أخرى؛ مما يزيد من تكريس مظاهر التبعية وأهيمنة وإعادة إنتاج ما هو قائم.

وتعتبر الزراعة بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ونظرا لمحدودية الموارد الزراعية في الجزائر فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموي، والتعامل مع قطاع الزراعة على هذا الأساس المتعدد الجوانب والبعيد المدى، والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوازن الأنسب في توزيع الموارد بين [illegible] الزراعية وغير الزراعية، والتأهيل الأوضاع القطاع الزراعي في الجزائر بالأخذ بعين : السعي لذ وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية المتاحة نسبيا، حيث لاحظنا أن القطاع الزراعي مازال يعاني من مظاهر الإهمال والتخلف، وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعا، بجانب مظاهر التخلف الأخرى بالقطاع الزراعي كما يعكسها تدني العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفنية نتيجة واضحة لتخلف وإهمال القطاع الزراعي .وعليه، أصبحت الجزائر تواجه تحدياً خطيرا ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ويتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية.

✓ نتائج اختبار الفرضيات

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي يزاولها الانسان منذ القدم اذ لا تتطلب مستويات علمية لممارستها وذلك لما لها من أهمية بالغة في توفير الغذاء لأفراد المجتمع، وكذا توفير مناصب شغل للسكان، وتوفير موارد مالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ان انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدا كبيرا لما ينجم عنه من مخاطر أهمها سيطرة الدولة المصدرة على الدولة المستوردة، وخضوع هذه الأخيرة لإرادتها السياسية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

بحكم أن الجزائر تملك موارد زراعية كبيرة ومتنوعة فالقطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية لكونه الوحيد الذي بحوزته القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، ولا يتحقق هذا إلا بتضافر القطاعات الأخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا لموضوع دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر توصلنا الى النتائج التالية:

– إن التخلف الذي يعيشه القطاع الزراعي راجع في نظرنا لانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع رغم أهميته في الاقتصاد الوطني، فالاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، إذ تشكل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي، فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام وميزان المدفوعات.

– الأمن الغذائي قضية حساسة تسعى جميع الحكومات لتحقيقها لاستغلال كل الامكانيات المتاحة لتحسين الانتاجية وزيادة الانتاج من أجل الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

– تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني، باعتبار أن الأمن الغذائي إحدى المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد، ومن هم أصبح لزاما على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– يتوفر القطاع الزراعي على موارد طبيعية غير مستعملة وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الانتاج الزراعي، خاصة اذا تم التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1) أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي: **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

2) جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

3) جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

4) حمد خميس الزوكة: **جغرافية المياه**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

5) خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير: **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية–الواقع والتطلعات–**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2007.

6) رمضان محمد مقلد، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

7) السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية –رؤية إسلامية–**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

8) عاكف الزعبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

9) عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار العلم، لبنان، 1984.

10) عبد العزيز فهمي هيكل، **الاقتصاد الزراعي**: دار النهضة العربية، لبنان، 1983.

11) عبد الوهاب مطر الدهواري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق، 1996.

12) عرفات ابراهيم فياض، **الاقتصاد السكاني**، الطبعة الأولى، دار البداية، 2012.

13) عصام الدين خليل حسن، **الموارد المائية**، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

14) على أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2000.

15) علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

16) عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

17) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، مركز دارسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

18) كامل البكري، أحمد مندور، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية، لبنان، 1999.

19) كمال حمدي، أبو الخير، **استراتيجيات التنمية الزراعية**، دار الفرقان، مصر، 1997.

20) محمد بن فوزي أبو السعود، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر،2006.

21) محمد عبد العزيز عجيمية، محمد محروس إسماعيل، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1970.

22) محمود شافعي، **مدخل الى الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى مكتبة الأقصى، الأردن، 1986.

23) منصور حمد أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2006.

24) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، الطبعة الأولى، مركز دارسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

II. المذكرات والأطروحات:

1) أحمد بن سليمان الجلاجل، **الواقع التنظيمي لهيئات إدارة المياه ومدى حاجتها لتطوير وتحقيق الأمن المائي في المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2003.

2) أحمد بن سليمان الجلاجل، **الواقع التنظيمي لهيئات إدارة المياه ومدى حاجتها لتطوير وتحقيق الأمن المائي في المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2003.

3) اعمر عزاوي، **استراتيجيه التنميه الزراعيه في ظل المتغيرات الاقتصاديه العالميه وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

4) بلقاسم براكتية، **الزراعة والتنمية في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

5) ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصاديه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012/2011.

6) زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

7) عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة.

8) مانع خنفر، **دور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009.

9) نور الهدى بوغدة، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015/2014.

10) هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة (1974–2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

11) يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر–دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2014/2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

12) عائشة العانز، زكية محلوس، **الآثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.

III. المجلات:

1) ابراهيم أحمد سعيد، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**، مجلة جامعة دمشق، العدد 3+4، 2011.رزيقة غراب، **اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر– واقع وأفاق–**، مجله العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاريه، العدد 13، 2015.

2) أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، 2013.

3) حسين عبد المطلب الأسرج، **تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة ايكونوميان، العدد 22، 2013.

4) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 121، 2015.

5) صالح العصفور، **السياسات الزراعية**: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد21، 2003.

6) عبد الله مضحي، **باسم حازم حميد، أحمد محمود فارس**، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد43، 2012.

7) عز الدين نزعي، الطيب هاشمي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012.

8) فاطمة بكدي، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، 2013.

9) هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 74،75، 2016.

10) يحي عبد المجيد، **تكنولوجيات التحلية بالتناضح العكسي**، مجلة العلوم والتكنولوجيا، الكويت، 1998

IV.التقارير:

1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2012.

2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2013.

3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2014.

V. الملتقيات:

1) زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2012/2000**، مداخلة مقدمة ضمن يوم دراسي بعنوان القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 04 جوان 2014.

2) سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

3) شرايطي نسيمة، **الهندسة الوراثية الزراعية كآلية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي**: مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

4) ليندة رزقي، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

5) محمد فلاق، **دور الشركات المسؤولة اجتماعيا في دعم الأمن الغذائي-شركة أرسكو السعودية أنموذج**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

6) محمد هبول، مصباح حراق، **كفاءة استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي العربي ودورها في تحقيق** التنمية الزراعية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، يومي 27-28 ماي 2013.

7) مليكة زغيب، زينة قمري، **امكانية تحقيق الأمن الغذائي للمنتوجات المعدلة وراثيا**: مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

8) منير نواج، **سياسات التسعير المائي أداة لترشيد الطلب على الموارد المائية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، يومي 27-28 ماي 2013.

9) ميلود بوعشة، **تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ولجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

الملخص:

يمثل القطاع الزراعي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطه بباقي القطاعات الأخرى ولدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي الذي بات يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتقدمها.

ولقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر من خلال العديد من المحاولات لإصلاح القطاع الزراعي التي من شأنها رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع من جهة ولتلبية احتياجات السكان المتزايدة وبأسعار تكون في متناول الأغلبية من جهة أخرى، غير أن العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية، تبقي على مشكلة الأمن الغذائي قائمة، مما يعني أن الزراعة الجزائرية تعرف عجزا مزمنا في تلبية احتياجات الطلب المحلي لتستمر بذلك تبعيتها للخارج، وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية :الزراعة، التنمية الزراعية، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية

The agricultural sector is the cornerstone of the economy because it is linked to the rest of the other sectors and its food securituy which has become an obsstacle to the development and progress of peoples.

The issue of food securtiy has preoccupied Algeria through many attempts to reform the agricultural sector ?which would Toreform theagricural sector §which will raise the productive capacity of this sector to meet the needs of the growing§ However the trade balance deficit of food items and the continued loss of food import bill, the problam of food security in order to meet the needs of domestic demand so as to continue their dependence abroad, and therefore the task of the agricultural sector will not be self sufficiency in the food field which is impossible toachieve in light of the current data as much as to imporove food security.

Key words: agriculture, argricultural development, food security, self-sufficiency,food gap.